الاستراتيجية الوطنية

لقطاع الشباب الفلسطيني

الشباب

مستقبلنا

للأعوام

(2017-2022)

نسخة أولية

2017/5/14

المحتويات

تمهيد 3

منهجية إعداد الاستراتيجية 4

المرحلة الأولى: التحضير لقيادة الاستراتيجية 4

المرحلة الثانية: تحليل واقع قطاع الشباب وأولوياته التنموية 5

المرحلة الثالثة: إعداد الإطار الاستراتيجي 6

المرحلة الرابعة: تطوير المسودة النهائية من وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشباب 6

نبذة حول المجلس الأعلى للشباب والرياضة 7

تعريف فئة الشباب 8

الإطار القانوني المنظم لواقع الشباب محلياً ودولياً 8

أولاً: القوانين والتشريعات الوطنية 8

ثانياً: المواثيق والاتفاقيات الدولية 8

التوافق ما بين أجندة السياسات الوطنية واستراتيجية الشباب 10

الشباب والاحتلال الإسرائيلي 11

واقع الشباب الفلسطيني 15

1. التعليم.. 17

2. العمل والبطالة 20

3. الصحة والسلوكيات الإيجابية 23

4. المشاركة المجتمعية والسياسية 23

5. الرياضة والثقافة والترفيه 31

6. تكنولوجيا المعلومات والإعلام 32

7. الشباب الفلسطيني في الشتات –اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كحالة دراسية 34

الإطار الاستراتيجي لقطاع الشباب الفلسطيني 41

الأهداف والتوجهات الاستراتيجية 44

أدوار ومسؤوليات الشركاء والجهات المقترحة للتنفيذ 50

إطار المتابعة والتقييم 54

مؤشرات القياس المقترحة 55

تمهيد

شكّل الشباب وعلى مدار الحقبات المتعاقبة رمزاً للنضال الفلسطيني وتجسيداً للحالة الوطنية التي عايشتها القضية الفلسطينية بمراحلها المختلفة، حيث كان للشباب دور رئيسي ومشاركة فاعلة في قيادة الأطر الجماهيرية والحركات الطلابية والنقابية المختلفة، ولقد مثل الشباب الفلسطيني وفي محطات متلاحقة قيادة العمل المجتمعي وطليعة الفئات التي قاومت الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته المتتالية.

ويمكن الإشارة إلى أنه ومع قيام الحكومة الفلسطينية فقد بدأت ملامح مرحلة جديدة بالتشكل مما أحدث تأثيراً على بنية العمل الشبابي والعمل الوطني عموماً، حيث تميزت هذه الفترة بظهور إطار رسمي يتمثل بوزارة الشباب والرياضة والتي كان لها دور أساسي في إدارة قطاع الشباب والإشراف على الأندية والمراكز الرياضية والمؤسسات الشبابية المختلفة، وترافق ذلك مع ظهور العديد من مؤسسات المجتمع المدني والتي ساهمت بتقديم الخدمات لفئات الشباب الفلسطيني من توعية وتدريب وإرشاد وغيره والتي ظلت محدودة الأثر من حيث القدرة على الوصول إلى قطاع الشباب وإمكانية التأثير الحقيقي عليه.

وفي العام 2012 بدأت مرحلة جديدة في إدارة الشأن الشبابي بتحويل الوزارة إلى المجلس الأعلى للشباب والرياضة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى الشباب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وللتحرر في العمل الشبابي والرياضي من محددات الاتفاقات السياسية التي تحدد عمل الوزارات بمناطق نفوذ الحكومة الفلسطينية.

لكن وعلى الرغم من الدور الذي لعبه الشباب الفلسطيني والذي مثّل حالة من الوعي المجتمعي والانتماء الوطني للقضية الفلسطينية، ورغم أن المجتمع الفلسطيني يعتبر مجتمعاً فتياً تصل فيه نسبة الشباب من الفئة العمرية (15–29) عام إلى حوالي 30%من عدد السكان[1]، إلا أن الشباب الفلسطيني يعاني اليوم من جملة من التحديات الكبيرة والتي أحدثت تأثيراً عميقاً على بنية المجتمع وواقع الشباب ومن بينها الانقسام السياسي والتجاذبات الحزبية بالإضافة إلى الواقع السياسي والأمني الذي تحياه الأراضي الفلسطينية، يترافق ذلك مع تردي الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة وخاصة بين صفوف الخريجين وضعف مخرجات قطاع التعليم وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بتقدم حالة المجتمع ودخول أشكال جديدة من التكنولوجيا والتقنية وشبكة الإنترنت، والتي كان أبرزها انتشار مواقع التواصل الاجتماعي والتي خلقت نمطاً جديداً من العلاقات وكان لها تأثيراً كبيراً على واقع الشباب، وتوجهاته الفكرية، وسلوكه، وتفاعله مع المجتمع بمكوناته المختلفة.

تهدف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني، وبإشراف المجلس الأعلى للشباب والرياضة، إلى إدماج أولويات قضايا الشباب ضمن الخطط التنموية القطاعية للأعوام من (2017–2022) بالشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وحماية وتمكين الشباب المهمش والأقل حظاً، وتقليل مستويات البطالة وتعزيز الفرص المتوفرة للشباب، وإدماج الشباب في الحياة العامة وتعزيز المشاركة السياسية والمدنية للشباب الفلسطيني، وضمان تمتع الشباب بالحقوق المختلفة كالحق في

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله-فلسطين.

العمل والتعليم والتدريب، وخدمات الرعاية الصحية، والأنشطة الثقافية والرياضية، ضمن بيئة صحية تتميز بالنمو والإبداع والريادة والقدرة على المنافسة في مجالات العمل المختلفة والتي تمكن الشباب من الاندماج الحقيقي في المجتمع الفلسطيني مع تعزيز الانتماء والهوية وتجسيد الدور الحقيقي للشباب في مقاومة الاحتلال واستكمال تطلعات الشعب الفلسطيني في نيل الحرية والاستقلال الوطني.

منهجية إعداد الاستراتيجية

بهدف إعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني للأعوام من (2017–2022) وبما يتوافق واحتياجات قطاع الشباب ويلبي طموحات وأولويات الشباب الفلسطيني، تم الاعتماد على منهجية عمل شاملة تستند إلى إشراك فئات الشباب الفلسطيني وبكافة المستويات بالإضافة إلى أصحاب العلاقة الممثلين للقطاع الرسمي والأهلي والخاص ووكالات الأمم المتحدة ضمن كافة مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني للشباب، وذلك من خلال اللقاءات وورش العمل والنقاش والتي استهدفت تشجيع الشباب على المشاركة في تحديد المشكلات وصياغة التدخلات المقترحة ومراجعة المخرجات الناتجة عن عملية التخطيط بكافة مستوياتها، لذلك ومن أجل التحضير لعملية التخطيط وإعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب، فقد تم الاعتماد على العديد من الخطوات والمراحل وبالشراكة مع فئات الشباب وكافة ممثلي المجتمع المدني وأصحاب العلاقة، وذلك على النحو التالي:–

المرحلة الأولى: التحضير لقيادة الاستراتيجية

- **تشكيل فريق التخطيط التنفيذي**

تم تشكيل فريق خاص بالإشراف على عملية التخطيط الاستراتيجي من كافة الوحدات والأقسام التابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، والذي كان له دور أساسي في التحضير لعملية التخطيط والتواصل مع فئات الشباب ومؤسسات المجتمع المدني وأصحاب العلاقة ليكونوا منخرطين ضمن جهود تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب.

- **تشكيل لجنة استشارية**

تم تشكيل لجنة استشارية لمواكبة العمل على الخطة الاستراتيجية من ممثلين عن برامج الأمم المتحدة الشريكة في العمل مع المجلس ومن روؤساء الوحدات العاملة في المجلس إضافة إلى مستشاري العمل مع المجلس برئاسة الأمين العام للمجلس، لتقديم الدعم اللوجستي والفني للفريق العامل على الاستراتيجية وكذلك لمراجعة مخرجات عمل المراحل المختلفة.

- **إعداد خطة العمل ومنهجية التنفيذ**

في سياق التحضير لمرحلة التخطيط، قامت طواقم المجلس الأعلى للشباب والرياضة باقتراح خطة تنفيذ مبدئية لتطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب، حيث تم اختيار خبراء فلسطينيين من أجل تطوير الاستراتيجية ومراجعة خطة العمل وتحديد منهجية التنفيذ والإطار الزمني المطلوب لتطوير الاستراتيجية بوضوح.

- **مراجعة الوثائق والأدبيات والإطار النظري**

تم العمل على مراجعة العديد من الوثائق والبيانات والدراسات ذات الصلة بقطاع الشباب الفلسطيني بالإضافة إلى الاطلاع على الاستراتيجيات السابقة المتعلقة بقطاع الشباب والخطط الوطنية والخطط القطاعية والتي تتقاطع مع مجالات الشباب على وجه الخصوص، هذا إلى جانب إجراء عملية تحليل معمق لمعطيات واقع قطاع الشباب لمعرفة أهم جوانب الضعف والتحديات التي تواجه هذا القطاع. أما فيما يتعلق بالوثائق التي تمت مراجعتها فيمكن الإشارة إلى مجموعة من الأدبيات والمنشورات على النحو التالي:

- الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بقطاع الشباب والطفولة.
- خطط التنمية الوطنية ومن بينها خطة التنمية الوطنية للأعوام من 2014–2016.
- المعلومات الإحصائية المتعلقة بواقع الشباب الفلسطيني ومن أهمها مسح الشباب الفلسطيني – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015.
- الخطط القطاعية ذات العلاقة بقطاع الشباب والرياضة عربياً وإقليمياً.
- تقارير مختلفة ذات صلة باحتياجات الشباب الفلسطيني.

المرحلة الثانية: تحليل واقع قطاع الشباب وأولوياته التنموية

تم إجراء تحليل موسع لقطاع الشباب والرياضة لإنجاز عملية مراجعة متكاملة للإطار الاستراتيجي والتي تشمل إعادة صياغة الرؤية والرسالة والقيم والأهداف الاستراتيجية واستراتيجيات العمل المتبعة، وذلك من خلال عقد ورش تخطيط ونقاش مجموعات بؤرية (مركزة) مع الأطراف ذات العلاقة وبشكل جماعي تشاركي.

- **عقد ورش عمل مع فئات الشباب على المستوى الوطني**

حيث تم عقد 102 ورشة عمل مع الشباب الفلسطيني على مستوى الوطن والشتات شملت (26 ورشة في المحافظات الجنوبية، 72 ورشة في المحافظات الشمالية و4 ورشات في مخيمات اللاجئين في لبنان)، حيث شارك فيها ما يقارب 5000 شاب وشابة ممثلين عن أكثر من 500 نادٍ ومركز ومؤسسة شبابية، ومن ضمن أبرز المؤسسات والأندية التي استضافت ورش العمل مركز شهداء دورا، مركز تنمية المجتمع في بلدية حلحول لذوي الإعاقة، جامعة البوليتيكنك، جامعة بيت لحم، جامعة القدس، جمعية برج اللقلق، نادي جبل المكبر، سرية رام الله الأولى، نادي بلعين، جامعة بير زيت، مركز فتحي عرفات (الهلال أريحا)، مدرسة بنات أريحا الثانوية، مدرسة تراسنطا، مدرسة بدو الكعابنة، جامعة القدس المفتوحة بمراكزها التعليمية المختلفة، جامعة النجاح الوطنية، الجامعة العربية الأمريكية، الغرفة التجارية الصناعية طولكرم، وغيرها (يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة في الملحق رقم (*)).

وقد شكلت الإناث أكثر من 60% من المشاركات، كما شارك شباب من ذوي الإعاقة، والشباب في المناطق المهمشة (كالذين يعيشون تحت الفقر أو مناطق ج) من مختلف المناطق. وقد استهدفت الورشات نقاش كافة مشكلات الشباب والتحديات التي تواجههم، والعمل على تصنيفها ضمن قطاعات محددة، واقتراح التدخلات الضرورية لتطوير الاستراتيجة الوطنية للشباب.

- **عقد ورش عمل مع المؤسسات الرسمية والقطاع الأهلي والقطاع الخاص**

تم عقد 6 ورش عمل تتعلق بتحليل الواقع وإنجاز المراجعة الاستراتيجية وذلك بمشاركة فرق العمل التابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، بالإضافة إلى ممثلين عن الأطراف ذات العلاقة كالوزارات، ومؤسسات المجتمع المدني، والنوادي الرياضية، وممثلي قطاع الشباب والمرأة وذوي الإعاقة، وغيرها ممن لديهم تأثير على قطاعات الشباب؛ كما وأبدت هذه المؤسسات خصوصاً وزارات الاختصاص اهتماماً عالياً للمشاركة في ورشات تحليل الواقع للاستفادة من هذا التحليل في بناء خططها الاستراتيجية، الأمر الذي انعكس في واقع الحال على الخطط الاستراتيجية القطاعية. ومن أبرز الوزارات والمؤسسات التي شاركت وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة العمل، وزراة التنمية الاجتماعية، وزارة الحكم المحلي، وزارة شؤون المرأة، وزارة الثقافة، سلطة جودة البيئة، مجموعة الاتصالات، اتحاد عمال فلسطين، مجموعة باديكو القابضة، مؤسسة بيالارا، مؤسسة النيزك، مؤسسة تامر، مؤسسة الأفق، مؤسسة التعليم من أجل التوظيف وغيرها (ويمكن الاطلاع على كشف المؤسسات كاملاً في الملحق رقم (*)).

المرحلة الثالثة: إعداد الإطار الاستراتيجي

تتضمن المرحلة الثالثة إعداد الإطار الاستراتيجي ويشمل الرؤية والأهداف الاستراتيجية، وذلك على اعتبار أن عملية المراجعة الاستراتيجية تمت في ضوء مخرجات ونتائج الاستراتيجية الوطنية السابقة المتعلقة بالشباب، وبما يتوافق مع رؤية الشباب واحتياجاتهم، وبما يخدم واقع عمل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وبما يتوافق ورؤية القيادة السياسية والتوجهات الوطنية والقطاعية، وبما ينسجم مع المعايير والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بقضايا الشباب، مع التأكيد على ضرورة أن تنسجم النتائج مع مخرجات اللقاءات وورش العمل مع الأطراف ذات العلاقة وخصوصاً فئة الشباب. أما المحاور التي تمت مراجعتها خلال ورش العمل واللقاءات فشملت:

- تحليل البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على واقع الشباب والمجلس الأعلى للشباب والرياضة.
- رؤية المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
- رسالة المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
- القيم والمبادئ للمجلس الأعلى للشباب والرياضة.
- الأطراف ذات العلاقة.
- الأهداف الاستراتيجية.
- الإجراءات والسياسات.

من جهة أخرى فقد تم تطوير الرؤية المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للشباب من خلال استمزاج آراء مجموعات الشباب المختلفة عبر اللقاءات المتعددة التي تم عقدها مع تلك المجموعات بهدف تطوير الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى التشاور مع أصحاب العلاقة.

المرحلة الرابعة: تطوير المسودة النهائية من وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشباب

بعد استكمال عملية تحليل الإطار الاستراتيجي ومراجعة الأهداف الاستراتيجية من خلال إعداد خطة التنفيذ والتي تشمل الأهداف الاستراتيجية والبرامج والسياسات العامة والإطار الزمني والميزانيات التي ستتضمنها الاستراتيجية الوطنية للشباب، بالإضافة إلى إعداد خطة المتابعة والتقييم والتي تستهدف تمكين المجلس الأعلى للشباب والرياضة من قياس أثر تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشباب، حيث ستتضمن خطة المتابعة توضيح لكافة مؤشرات القياس والنتائج المتوقعة.

نبذة حول المجلس الأعلى للشباب والرياضة

المجلس الأعلى للشباب والرياضة هو قطاع رسمي حكومي، يتبع منظمة التحرير الفلسطينية، ويمثل قطاعي الشباب والرياضة داخل فلسطين وفي الشتات الفلسطيني وعلى امتداد العالم.

رؤية المجلس الأعلى

مجتمع فلسطيني ديمقراطي وطني حر ممكّن مشارك لديه الفرص المتكافئة.

رسالة المجلس الأعلى

نعمل على بناء مجلس أعلى منبثق عن إطار وطني يمثل "الكل الفلسطيني" من أجل رسم ومتابعة تنفيذ السياسات وتوفير البيئة القانونية والبنية التحتية وتحصين الشباب بمنظومة قيمية وأخلاقية تعزز الهوية الفلسطينية والانتماء، وصولاً إلى تنمية مستدامة بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة الدولية، استناداً إلى أسس تؤمن بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

الأهداف العامة

1. توفير بيئة قانونية قادرة على تنظيم العمل الشبابي والرياضي.
2. تنمية وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والحقوق المدنية للشباب.
3. توفير البنية التحتية على الصعيدين الشبابي والرياضي.

أبرز الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

1. إعادة تنظيم القطاع الشبابي والرياضي في إطار هيكلية المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
2. إنجاز هيكلية المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
3. توقيع عدد من الاتفاقيات الدولية الداعمة للشباب والرياضة.
4. تطوير البنية التحتية لقطاعي الشباب والرياضة.
5. الحصول على عضوية فلسطين الكاملة في الاتحادات الرياضية الدولية وتفعيل نشاطها.
6. المشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية.
7. الحصول على العضوية الكاملة في المنظمة الدولية الكشفية.
8. الوصول للتصفيات النهائية في كأس الأمم الأسيوية لأول مرة في تاريخ الكرة الفلسطينية والوصول بتصنيف فلسطين على مؤشر الفيفا للموقع 71.
9. الحصول على العديد من الميداليات الملونة في مختلف الألعاب الرياضية.

تعريف فئة الشباب

من الضروري عند الحديث عن الشباب تعريف الفئة المستهدفة وخصائصها؛ وضمن هذا الإطار قامت العديد من المنظمات والدول بتعريف الشباب بطرق مختلفة وضمن فئات عمرية متفاوتة، حيث تنعكس هذه التعريفات على طبيعة الغايات والأولويات والسياسات التي ستنتهجها الاستراتيجية والتي عادة ما تتأثر بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى المعطيات الديمغرافية والبيئية والثقافية وغيرها. كذلك تعتمد بعض الدول تعريفاً قائماً على العمر، بينما تعتمد دول أخرى على واقع البنية الاجتماعية للشباب، ويهدف تعريف فئة الشباب لتحديد فترة الانتقال إلى مرحلة البلوغ والاستقلال الذاتي للشباب[2]؛ فمثلا تقوم الأمم المتحدة بتعريف الشباب لأغراض إحصائية على أنهم الفئة ما بين 15–24 عاما، كما تعتمد العديد من المنظمات الأخرى تعاريف بفئات عمرية مختلفة تعترف بها الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ فتحدد اليونسكو الشباب ما بين 15–24 عاما، ويعرفهم صندوق الشباب التابع للامم المتحدة ضمن الفئة العمرية ما بين 15– 23 عاما، بينما ميثاق الشباب الأفريقي من 15–35 عاما[3].

ونظراً لهذه الاختلافات، فقد تم اعتماد التعريف المتداول للشباب في الأراضي الفلسطينية والمعمول به لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وخصوصاً فيما يتعلق بمسح الشباب الفلسطيني للعام 2015 والدراسات المسحية الأخرى المتعلقة بقطاع الشباب والذي يتضمن أيضاً تعريف الأمم المتحدة للشباب في نطاقه؛ وبناءً على هذا فإن الاستراتيجية تعرف الشباب على أساس الفئة العمرية من 15–29 عاما.

الإطار القانوني المنظم لواقع الشباب محلياً ودولياً

أولاً: القوانين والتشريعات الوطنية

على الرغم من وجود اهتمام مبكر بقطاع الشباب الفلسطيني من قبل الحكومة الفلسطينية والذي تم من خلاله استحداث وزارة الشباب والرياضة ومن ثم تفعيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ومع غياب قوانين مختصة منظمة لواقع الشباب واحتياجاتهم ضمن منظومة التشريعات الفلسطينية، وعلى الرغم من مشاركة فلسطين في تطوير كافة القرارات الدولية المتعلقة بالشباب من خلال وكالات الأمم المتحدة، إلا أن المجلس الأعلى للشباب والرياضة يعمل على إعداد مسودات يحول دون إقرارها غياب المجلس التشريعي.

ثانياً: المواثيق والاتفاقيات الدولية

فيما يتعلق بالقوانين الدولية فإن الأمم المتحدة أولت اهتماماً مبكراً لقضايا الشباب وذلك على شكل توصيات وقرارات، إلا أنه لا يوجد لغاية الآن صك دولي خاص بحقوق الشباب أسوةً بالاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز ضد المرأة (سيداو) أو اتفاقية حقوق الطفل وغيرها، باستثناء ما ورد عن الأمم المتحدة (قرار رقم 2250 للعام 2015 والمتعلق بالشباب ودورهم في المناطق ذات النزاع المسلح وإحلال السلام)، ورغم أن ما صدر عن الأمم المتحدة عموماً من بيانات وتصريحات حول

[2] UNDP Youth Strategy 2014-2017, United Nations Development Program, 2014.

[3] Definition of Youth, United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA).

الشباب لا يعد تشريعاً إلزامياً من منطلق قانوني، إلا أنها تلعب دوراً مهما في وضع معايير وممارسات فضلى ذات علاقة بالسياسات الموجهة للشباب للكثير من الدول والمؤسسات على المستوى الوطني.

ومن ضمن البرامج المؤثرة على قطاع الشباب "برنامج العمل العالمي للشباب" والذي طورته الأمم المتحدة مبكراً عام 1995، خالقةً بذلك إطاراً مرجعياً وتوجيهياً للإجراءات والتدابير اللازمة على المستويين الوطني والدولي للنهوض بأوضاع الشباب. ويركز هذا البرنامج بشكل عام على دعم وبناء قدرات الجهات الحكومية الفاعلة في مجال قطاع الشباب وتعزيز عدد وجودة الفرص المتوافرة للشباب[4]. كذلك وفي تصريح للشبكة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن تنمية الشباب في العام 2011، التزمت الشبكة بـ"تقوية فاعلية الأمم المتحدة في مجال النهوض بالشباب وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تسريع تنفيذ الاتفاقيات الدولية والأهداف الإنمائية المتعلقة باليافعين والشباب"، وقد أكد تأسيس هذه الشبكة وتخصيص عاما كاملاً لموضوع الشباب (عام الشباب العالمي، آب 2010–2011) على جهود المنظمة الأممية في المجال[5]. هذا بالإضافة إلى وجود العديد من المواثيق والمعاهدات المتعلقة بالشباب على المستوى الإقليمي، ومن أهمها: الميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية، الميثاق الإفريقي للشباب، المعاهدة الإيبيرو–أمريكية المتعلقة بحقوق الشباب.

في ذات السياق وفي العام 2013، اتفقت لجنة الخبراء المجتمعة بمبادرة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تحليل إطار حقوق الإنسان المنطبق على الشباب والبحث في السبل المحتملة للتقدم في حقوق الشباب على المستوى الدولي، وعلى أن الشباب يواجهون صعوبات في ممارسة حقوقهم كما أن هنالك ثغرات في سبل حماية حقوق الشباب الإنسانية[6].

- **قرار الأمم المتحدة2250[7]**

يركز قرار الأمم المتحدة رقم (2250) للعام 2015 على الشباب ودورهم في المناطق ذات النزاع المسلح وإحلال السلام، وتضامنا مع روح هذا القرار تقوم الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للشباب والرياضة للأعوام من (2017 – 2022) بالتركيز على تلبية مطالب الشباب واحتياجاتهم المختلفة. كما أن الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للشباب والرياضة تتوافق مع البنود الرئيسية للقرار وبالتحديد بنود المشاركة والوقاية. حيث أن الاستراتيجية تكرس في أحد بنودها الرئيسية مشاركة الشباب المجتمعية والسياسية وتعزيزها من ناحية المشاركة التطوعية والانخراط في المؤسسات المجتمعية السلمية التي تشجع وتنمي روح التعاون والتسامح واللاعنف بين مشاركيها؛ كما تركز على المشاركة السياسية خاصة في المجالس البلدية والمشاركة الحزبية الطلابية وتمكين الشباب من التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم المختلفة وتعزيز دورهم في عمليات صنع القرار وتفعيل مشاركتهم السياسية من أجل المساهمة الفاعلة في خلق واقع سياسي خالٍ من النزاع. أما بالنسبة للوقاية فالخطة بمجملها تشكل عاملاً من عوامل الوقاية للشباب من الانخراط في النزاع والعنف وخلق واقع بديل للانخراط

[4] الأمم المتحدة، الدورة الخمسون للجمعية العامة، برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، مارس 1996، القرار رقم: A/RES/50/81.

[5] Joint statement of the interagency network of youth development, at the international year of youth, July 2011.

[6] OHCHR, expert meeting on the human rights for youth: executive summary and outcomes, 25-26 July 2013.

[7] الامم المتحدة، جلسة مجلس الأمن 7573، ديسمبر 2015، القرار رقم: S/RES/2250 (2015).

بالتعليم والعمل والأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية والتطوعية؛ وهذا يتوافق مع بند الوقاية الذي يتضمنه هذا القرار والهادف إلى تهيئة بيئة تمكينية تشمل الشباب على اختلاف توجهاتهم وخلفياتهم وتمكنهم من العمل على تنفيذ أنشطة تمنع العنف وتعزز التماسك والنسيج المجتمعي بين فئاته المختلفة والمشاركة في إحلال السلم المجتمعي.

- **خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030[8]**

تتكون خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام (2030) من سبعة عشرة هدفاً للتنمية المستدامة التي من المنوي تحقيقها بحلول العام 2030. تتميز هذه الأهداف بشموليتها لجميع شرائح المجتمع باختلافاتهم وبالتالي فهي تضم فئة الشباب مضموناً وبياناً؛ وبالخصوص تستهدف هذه الخطة القضاء على جميع أشكال الفقر، وتوفير الأمن الغذائي، وضمان الصحة والرفاهية، والتعليم والتدريب، وضمان توافر الخدمات الصحية، وتعزيز النمو الاقتصادي. وبهذا فإن هذه الأهداف تتوافق مع المبادئ والأهداف الأساسية التي ترتكز عليها الخطة الوطنية للشباب بقيادة المجلس الأعلى للشباب والرياضة، حيث تركز على تطوير النظام والواقع التعليمي ومحو الأمية للشباب الفلسطيني، وخاصة في مجال المهارات التقنية والتعليم والذي تم ذكره على وجه الخصوص ضمن محاور الخطة الوطنية؛ كما تركز على تقليل مستويات البطالة المرتفعة في فلسطين والعمل على تحسين الواقع الاقتصادي للشباب والذي أكدت عليه خطة التنمية خاصة من ناحيتي توفير العمالة وتكافؤ الأجور؛ كما تعمل الخطة الوطنية على تطوير مجالات الصحة، والمشاركة المجتمعية، والترفيه والرياضة، وهذه النواحي بدورها تندرج تحت أهداف خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

التوافق ما بين أجندة السياسات الوطنية واستراتيجية الشباب

بادرت الحكومة الفلسطينية وعبر الأعوام القليلة الماضية إلى إعداد مجموعة من الخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وغير القطاعية التي تتعلق بمجالات العمل الحكومي والرسمي، واستكمالاً لهذا التحرك تم إعداد خطة التنمية الوطنية للأعوام من (2014–2016) والتي جاءت بعنوان "بناء الدولة وتجسيد السيادة" والتي لخصت أجندة السياسات الوطنية التي تتبناها الحكومة الفلسطينية وجوانب التدخل المستقبلية، وقد شملت أربعة قطاعات رئيسية ضمت كلاً من (قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل، قطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات، قطاع الحماية والتنمية الاجتماعية، قطاع البنية التحتية)؛ وتستهدف هذه الاستراتيجية إجراء عملية ربط ما بين التوجهات العامة للقطاعات التنموية الواردة ضمن مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام (2017–2022) مع أولويات الشباب الواردة ضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب.

تضمنت أجندة السياسات الوطنية محوراً خاصاً يتعلق بتوفير فرص عمل لائق للجميع من خلال اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لتشغيل الخريجين، دعم صندوق التشغيل الفلسطيني وتطويره، ضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية. حيث أن هذه السياسات والتدخلات تتقاطع مع التوجهات العامة للاستراتيجية الوطنية للشباب ضمن محور العمل والتمكين الاقتصادي والتي ركزت على ضرورة توفير المزيد من فرص العمل والحد من البطالة، وتوفير الدعم للشباب وتأسيس صناديق دعم للمبادرات الشبابية والريادية، وتأهيل الخريجين، وضمان بيئة

[8] الأمم المتحدة، الدورة السبعون للجمعية العامة، تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، 2013 وأعيد إصدارها 2015، القرار رقم: A/RES/70/1.

مراعية لشروط عمل إيجابية وغير مجحفة بحق الشباب، وتقديم الدعم للشركات الشبابية الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

هذا بالإضافة إلى محور الحد من الفقر والذي يركز على تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمهمشين والإدماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة، وهو ما يتقاطع مع توجهات الخطة الوطنية للشباب والتي تضمنت التركيز على الفئات الأكثر تهميشا ومن أهمها (الشباب من ذوي الإعاقة، الفتيات من فئة الشباب، الشباب في العائلات الأكثر فقراً، الأسرى المحررين من فئة الشباب)؛ وهذا ما يمكن ملاحظته في التوجهات العامة التي تستهدف تمكين الشباب الفلسطيني من الحصول على فرص تؤمّن لهم النجاح في مستقبلهم والمشاركة الفعالة في الحياة العامة وبناء الدولة، بالتركيز على الشباب الأقل حظاً.

كما تتوافق أجندة السياسات الوطنية مع ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن وهي ذات التوجهات المتعلقة بالخطة الوطنية للشباب ضمن محور المشاركة وخصوصاً الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين من فئة الشباب. أخيراً يمكن الإشارة إلى ما تضمنته أجندة السياسات الوطنية للأعوام من (2017–2022) من دعم وتشجيع الصناعات الرقمية والتقنية وتعزيز المحتوى الرقمي بالإضافة إلى توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطوير قطاع الأعمال، والذي يتوافق مع التوجهات المتعلقة بالخطة الوطنية للشباب ضمن محور التكنولوجيا من حيث دعم المشاريع والمبادرات الريادية ذات الطابع التكنولوجي للخريجين وتبنيها وتطويرها، بالإضافة إلى محور التعليم والتدريب والذي يتضمن العمل على توفير مختبرات علمية تعتمد على التكنولوجيا من أجل تنمية قدرات الطلبة في المجال العلمي.

الشباب والاحتلال الإسرائيلي

يمثل الاحتلال الإسرائيلي أهم المعيقات والتحديات التي تواجه قطاع الشباب الفلسطيني وتعيق نموه وتطوره وحصوله على الحقوق الأساسية المختلفة، حيث تعتبر سياسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني عامة والشباب خاصة مساهماً رئيسياً في الواقع الأليم الذي يعيشه الشباب؛ فعلى مدى العقود القليلة الماضية أخضعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الشعب الفلسطيني لأشكال مختلفة من العنف بما في ذلك القتل والاعتقالات التعسفية والإدارية والإصابات وقصف وهدم المنازل على سبيل المثال لا الحصر. فخلال الخمسة عشر سنة الماضية وحدها تعرضت الأراضي الفلسطينية لموجات عنف من الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي مع بداية الانتفاضة الثانية–انتفاضة الأقصى في العام 2000– وتبعها العدوان الإسرائيلي على المحافظات الجنوبية في أعوام 2008، 2010، 2014 وحتى الهبة الشعبية الأخيرة التي اندلعت في المحافظات الشمالية في أكتوبر 2015. حيث أكد تقرير لوزارة الصحة الفلسطينية أنه ومنذ العام 2000 وحتى 2011، استشهد 4,607 فرد من فئة الشباب ما يشكل نسبة 63.7% من مجموع الشهداء، وجرح ما يقارب 35,321 فرد بما نسبته 58.8% من مجموع الجرحى من فئة الشباب[9]. ويبين الشكل التالي تقسيم أعداد الشهداء والجرحى حسب الفئة

[9] "شهداء وجرحى انتفاضة الاقصى 2012" ، مركز المعلومات الصحية الفلسطينية، وزارة الصحة، غزة – فلسطين، مايو 2012.

العمرية للشباب، ويتضح أن أعلى نسبة للجرحى تقع في الفئة العمرية من 15–19 سنة أما أعلى نسبة للشهداء فتقع في الفئة العمرية من 20–24 سنة.

الشكل رقم (1): أعداد الجرحى والشهداء حسب الفئة العمرية ما بين 2000–2011

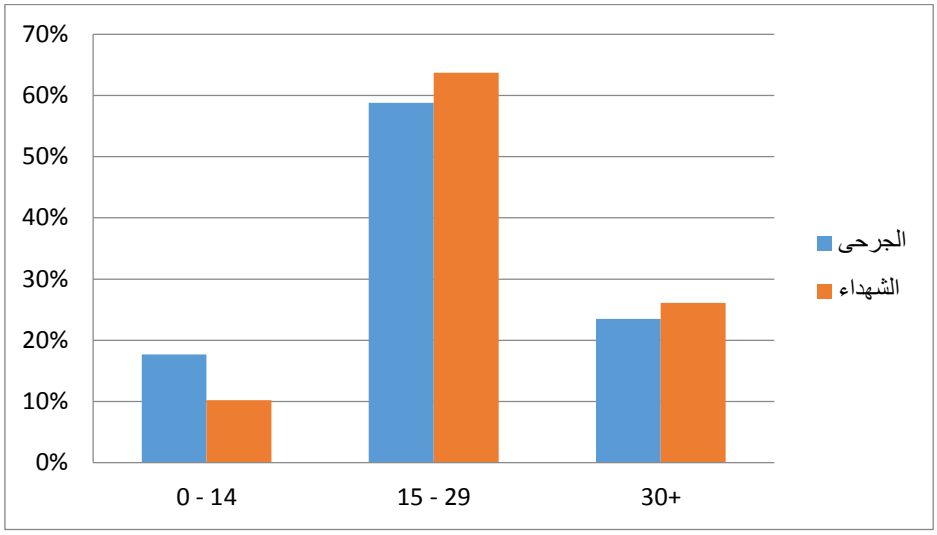

المصدر: تقرير "شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى 2012"، وزارة الصحة، 2012

كما تتشبع ذاكرة الشباب الفلسطيني بصور العنف الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي والذي تعاني منه عائلاتهم أو المناطق التي يعيشون فيها أو ضد الشباب أنفسهم. ويتعرض الشباب لأشكال متعددة من القمع الممنهج الذي تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم والتي تسببت في سقوط الكثير من الشهداء والجرحى والمصابين وذوي الإعاقة. ويتعرض الشباب الفلسطيني لأشكال متعددة من الإذلال على الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تقوم بحرمانهم من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل بحرية. وخلال سنوات الاحتلال الطويلة تعرض عشرات الآلاف من الشباب للاعتقال من قبل الاحتلال الإسرائيلي، مما حرم الكثير منهم من حقهم في أن يحيوا حياة طبيعية وأن يلتحقوا بالتعليم والتدريب وممارسة الرياضة والترفيه والعمل كغيرهم من الشباب في شتى أنحاء العالم. ورغم أن الأشياء المادية والخسائر البشرية يمكن تعدادها وحصرها إلا أن الآثار النفسية الناتجة عن ممارسات الاحتلال قد تتسبب في جروح غائرة في وجدان ونفوس الأطفال والشباب الفلسطيني يصعب حصرها أوتقدير نتائجها وآثارها على المدى البعيد.

وخلال مجموعات النقاش المركزة التي عقدت مع الشباب في مختلف مناطق المحافظات الشمالية والجنوبية التي شملتها الدراسة لم يتواجد شاب واحد أو شابة واحدة من المشاركين إلا ولديه أو لديها قصة شخصية أو تجربة ذاتية ترتبط باعتداءات الاحتلال، سواء كان ذلك بفقدان أحد افراد الأسرة أو أحد الأقارب أو الأصدقاء، أو بسبب الاعتقال الذي تعرضوا له هم شخصياً أو أحد أقاربهم، أو بسبب الاجتياحات العسكرية المتكررة لمناطق سكناهم، أو التسبب في إصابات أو إعاقات لأقارب أو أصدقاء، أو مصادرة أراضي، أو هدم منازلهم وممتلكاتهم، أو اعتداء الجيش أو الشرطة أو المستوطنين عليهم، أو بأكثر من شكل من الاعتداءات السابقة[10].

[10] خالد النبريص. دراسة تحليلية لواقع الشباب، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 2014.

وحسب مركز المعلومات الفلسطيني فقد بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي في نهاية كانون الأول عام 2016، حسب تقارير هيئة شؤون الأسرى والمحررين، قرابة 7000 أسير؛ منهم قرابة 350 طفلًا قاصرًا (ما دون سن الـ 18 وفقًا للقوانين الدولية)، يعيشون ظروف القهر في سجون "عوفر" و"مجدو" و"هشارون" وسجن "جفعون" بالرملة التي زجت فيه أطفالًا من القدس ومناطق 1948؛ علمًا بأن سلطات الاحتلال اعتقلت خلال عام 2016 ما يقارب 1384 حالة في صفوف القاصرين، والذين شكلوا ما نسبته 21% من مجموع الاعتقالات خلال عام 2016، والتي بلغت ما يقارب 7000 حالة اعتقال؛ كما شهدت محافظة القدس اعتقال ما يزيد عن 700 حالة في صفوف القاصرين المقدسيين[11]. وهؤلاء الأطفال يتعرضون لما يتعرض له الكبار من قسوة التعذيب والمحاكمات الجائرة، والمعاملة غير الإنسانية، التي تنتهك حقوقهم الأساسية، وتهدد مستقبلهم بالضياع، بما يخالف قواعد القانون الدولي واتفاقية الطفل.

إن ما تقوم به سلطات الاحتلال، يشكل انتهاكاً لحقوق الأطفال الأسرى. ويخالف القانون الدولي، وخصوصاً اتفاقية الطفل المادة (16) والتي تنص على أنه: "لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة، أو أسرته أو منزله أو مراسلاته ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته" وتنص أيضاً على أن "للطفل الحق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس". ولا يراعي الاحتلال حداثة سن الأطفال أثناء تقديمهم للمحاكمة، ولا تشكل لهم محاكم خاصة. بالإضافة إلى أن الاحتلال يحدد سن الطفل بما دون ال16 عاماً، وذلك وفق الجهاز القضائي الإسرائيلي الذي يستند في استصدار الأحكام ضد الأسرى الأطفال إلى الأمر العسكري رقم "132"، والذي حدد فيه سن الطفل، بمن هو دون السادسة عشر، وفى هذا مخالفة صريحة لنص المادة رقم "1" من اتفاقية الطفل والتي عرفت الطفل بأنه (كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر).

من جانب آخر، حين سؤال الشباب في مناطق البحث المختلفة عن توقعاتهم حول إمكانية التوصل إلى سلام مع إسرائيل؛ أعربت الغالبية العظمى منهم أنها لا تثق بأن إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مع الحكومة الإسرائيلية الحالية أمراً ممكناً، أو أن أفق تحقيق السلام غير متاحة لأنه لا يوجد في الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية والحاكمة من يمكن صنع السلام معه، ومن هو مستعد لتقديم الحد الأدنى من التنازلات لصنع السلام. ولم يلاحظ وجود فروق جوهرية بين آراء الشباب في المناطق المختلفة وإن غلب على إجابات الشباب الغزيين نظرة أكثر تشاؤماً وتشككاً بإمكانية تحقيق السلام. كذلك فقد لوحظ أن الشباب الذكور المشاركين في اللقاءات كانوا أكثر تشاؤماً من الإناث[12].

وقد شكل الشباب عنصراً هاماً في أشكال المقاومة ضد الاحتلال، وقد برز هذا خلال السنوات الماضية على شكل حراكات ومبادرات وتجمعات شبابية مستقلة مقاومة للاحتلال وسياساته وبشتى الطرق. ومن ضمن هذه الحراكات عام 2009، حملة طلاب فلسطين للمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل ضمن حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، وحراك "الشعب يريد إنهاء الانقسام" عام 2011، وحراك "برافر لن يمر"، والشبكة الشبابية الفلسطينية في لبنان عام 2013، وقرى المقاومة من خلال المظاهرات ضد جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي في قرى بعلين (2005)، ونعلين (2008)، والنبي صالح، وباب الشمس (2013). كما برزت حملات لمقاطعة البضائع الإسرائيلية من ضمنها مبادرة "بادر لمقاطعة المنتجات

[11] تقرير بعنوان "الأسرى الأطفال". مركز المعلومات الوطني الفلسطيني –وفا.

[12] خالد النبريص. دراسة تحليلية لواقع الشباب، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 2014.

الإسرائيلية" عام 2011. كما ظهرت عام 2014 حركات جديدة مثل " متحركين من أجل فلسطين" وحركة "ارفض، شعبك بيحميك"، وقد توزعت هذه الحراكات في الوطن والشتات وأراضي الـ1948 [13]. وقد وفرت هذه الحركات، وإن لم تكن جميعها منظمة، مساحة للشباب للمشاركة في المقاومة بشكل غير تقليدي وبعيداً عن الحزبية والأطر السياسية، وهذا الذي شكل تحدياً للاحتلال الإسرائيلي في قمع ومواجهة هذه الحراكات. ويبرز هذا في الهبة الشعبية الأخيرة التي انطلقت في أكتوبر 2015[14]، والتي كان الشباب فيها عنصراً رئيسياً فاعلاً في مقاومة الاحتلال، وتميزت مشاركة الشباب فيها بأنها كانت بعيدة في معظمها عن الأطر الحزبية.

[13] ربى عوض الله. "دور الشباب الفلسطيني في المقاومة السلمية الشعبية"، مفتاح. 2016/04/14.

[14] "دور الشباب الفلسطيني في شق مسار التغيير ومواجهة تحديات المشروع الوطني"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات. نوفمبر 2016.

تحليل واقع الشباب الفلسطيني

نظرة عامة

يمثل الشباب أهم الموارد البشرية التي تمتلكها الدول وإحدى المقومات الأساسية التي لها دور رئيس في تنمية المجتمع وضمان تقدمه وازدهاره، ولا سيما أن كثيراً من الدول المتقدمة اليوم تعاني من تحديات حقيقية، تتمثل في انخفاض نسبة الشباب بشكل متزايد، وارتفاع نسب الكهولة وكبار السن[15]. وعلى الرغم من ذلك فإن المجتمع الفلسطيني ما زال يعتبر مجتمعاً فتياً، حيث تمثل فئة الشباب فيه أعلى مستويات الهرم السكاني، فيما تشير المعطيات الديمغرافية الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة الأفراد ضمن الفئة العمرية من (0–14) عام بلغت في منتصف العام 2015 حوالي 39.4% من مجمل عدد السكان في فلسطين، فيما بلغت نسبة الأفراد من (15–29) عام حوالي 30.0% وما يعادل 1.404 مليون نسمة، منهم 37.4% بعمر 15–19 و62.6% بعمر 20–29 (104.1 ذكر مقابل 100 من الإناث)، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر حوالي 4.5 % فقط من المجتمع الفلسطيني[16].

الجدول رقم (1): نسبة الشباب في فلسطين حسب (العمر، المنطقة)

الفئة العمرية	فلسطين	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية
14 – 0	39.4	37.2	43.0
29 – 15	30.0	30.1	29.8
44 – 30	16.7	17.5	15.4
59 – 45	9.4	10.3	8.0
60 –	4.5	4.9	3.8

المصدر: مسح الشباب الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في العالم حوالي 12.70 مليون فلسطيني؛ 4.88 مليون في دولة فلسطين، وحوالي 1.53 مليون فلسطيني في أراضي 1948، وما يقارب 5.59 مليون في الدول العربية ونحو 696 ألف في الدول الأجنبية. وقدر عدد السكان في دولة فلسطين بحوالي 4.88 مليون فرداً؛ حوالي 2.97 مليون في المحافظات الشمالية و1.91 مليون في المحافظات الجنوبية. وبلغت نسبة السكان اللاجئين نحو 41.9% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين؛ بواقع 26.0% في المحافظات الشمالية و66.7% في المحافظات الجنوبية. وقد انخفض معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة 2011–2013 إلى 4.1 مولوداً (مقارنة مع 5.9 مواليد عام 1999)؛ 3.7 مولوداً في المحافظات الشمالية و4.5 مولوداً في المحافظات الجنوبية[17].

وما زالت فلسطين تشهد نمواً سكانياً متسارعاً، على الرغم من انخفاض معدل الخصوبة الكلية إلى 4.06 في 2014[18]، ولكن ما يزال أعلى بمرتين عما هو في البلدان العربية، وبناءً على تنبؤات النمو السكاني في فلسطين[19]، إذ يرجح أن

[15] United Nations, Department of Economics and Social Affairs, "World Population projected to reach 9.7 billion by 2050", 2015.

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون نهاية العام، 2016. رام الله -فلسطين.

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. رام الله- فلسطين.

[19] مكتب رئيس الوزراء/اللجنة الوطنية للسكان و صندوق الامم المتحدة للسكان 2016. "فلسطين 2030" التغير الديمغرافي: فرص للتنمية. فلسطين.

يتضاعف عدد السكان في غضون 35 سنة، أي من 4.75 مليون نسمة في سنة 2015 إلى 6.9 في سنة 2030 وإلى أكثر من 9.5 في سنة 2050. وسوف تحدث هذه الزيادة على الرغم من الانخفاض المتوقع في الخصوبة، وبذلك سينتج تحول ديمغرافي في الفئات السكانية حيث ستنخفض نسبة صغار السن (0–14) إلى 35% في 2030، وقد تصل إلى 25% في 2050، بينما سترتفع نسبة الفئة العاملة (15–64) من 57.8% إلى 61% في 2030 وستستمر بالارتفاع بشكل ملحوظ لتصل 67% في 2050. وهذا يشير إلى الضغط المرتفع الذي سيشهده سوق العمل، والذي من المؤكد أن يحدث خلال السنوات التالية؛ فعدد المنضمين سيرتفع بشكل حاد حتى سنة 2035، بسبب التدفق الكبير للفئات الشابة إلى سوق العمل، مما يعني انخفاض نسبة العبء الديمغرافي نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وانخفاض الفئات المعتمدة بالمقارنة مع الفئات المنتجة.

وبذلك تواجه فلسطين فرصة ديمغرافية والتي يمكن تسخيرها إلى عائد ديمغرافي ونمو اقتصادي، إذا ما تم الاستثمار جيداً في تمكين الشباب بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية الملائمة، والتعليم الجيد وفرص متساوية للذكور والإناث والعمالة المنتجة والمواطنة الفاعلة. لذلك فإن النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة مرتبطة بشكل أساسي في الاستثمار في الموارد البشرية، ومن أهمها فئات الشباب، والعمل على تطوير قدراتهم، وتمكينهم من التمتع بحقوقهم المختلفة.

إن النمو السكاني السريع والتغير في الهيكل العمري في فلسطين لديه تأثير على القطاعات الاجتماعية والإقتصادية، وسيزيد الطلب على الخدمات العامة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والعمل. ويؤخذ بعين الاعتبار زيادة تدفق فئة الشباب إلى سوق العمل، فإن معدل عدد الوظائف التي يجب توفيرها كل سنة سيرتفع من 58 ألفاً الآن إلى 72 ألفاً في الفترة 2030–2035. ولكن توفير فرص العمل يجب أن يؤخذ في الاعتبار، كذلك الاحتياطي الكبير من الأشخاص المدرجين في صفوف البطالة، والعمالة الناقصة، والذين هم أيضاً يتطلعون إلى توفر فرص العمل. ومن المتوقع أن ينمو حجم الفئات السكانية في سن المدرسة في فلسطين، وذلك تحت تأثير العوامل الديموغرافية، والتحسن في معدلات الالتحاق بالتعليم في جميع مراحله من مرحلة التعليم ما قبل الأساسي إلى التعليم الجامعي لكل من الذكور والإناث. وبحلول سنة 2030، سيلتحق بالمدارس حوالي مليوني طالب وطالبة في عمر 4–17 سنة، وسيلتحق بالتعليم العالي حوالي 400,000 طالب وطالبة. ويتطلب لتلبية الاحتياجات وجود 32,000 معلم إضافي، وللحفاظ على النسبة الراهنة للمدارس، سيلزم وجود 1650 مدرسة جديدة في فلسطين حتى سنة 2030. كما أن التحول الديمغرافي من خلال تعديل الهيكلية السكانية سيؤثر أيضاً على المتطلبات الصحية وما يترتب عليه من تبعات بالنسبة للأولويات الصحية للفئات السكانية المختلفة من الشباب، والأَطفال، والنساء في سن الإنجاب وكبار السن؛ مما سيتطلب توفر مزيد من الأَطباء، والكوادر التمريضية والطبية المساعدة والبنية التحتية.

تحليل واقع الشباب الفلسطيني في سياق التحديات التنموية

1. التعليم

حسب المعطيات الواردة من قبل جهاز الإحصاء الفلسطيني، سجل العام 2015 التحاقاً بالتعليم بما نسبته 36.9% من الشباب الفلسطيني ضمن الفئة العمرية من (15-29) ، منهم 32.1% من فئة الذكور، 42% من فئة الإناث، حيث تراوحت النسبة بين 36.3% من المحافظات الشمالية مقابل 37.9% في المحافظات الجنوبية؛ كما أن 11.2% من الشباب الذكور مقارنة مع 14.3% من الإناث من حملة الشهادة الجامعية، بينما تمثل ما نسبته 3.2% من الشباب الذكور مقابل 1.6% من الإناث ممن لم يكملوا أي مرحلة تعليمية و0.7% من الشباب أميّين. وقد أظهرت البيانات أيضاً أن أسباب عدم رضا الشباب عن نظام التعليم تكمن في أربعة أسباب رئيسة وهي: صعوبة الدراسة، وعدم وجود عمل بعد التخرج، ومعاملة المدرسين، ناهيك عن أساليب التدريس والتي تعتمد على الحفظ والتلقين[20].

الشكل رقم (2): أسباب عدم رضا الشباب عن نظام التعليم

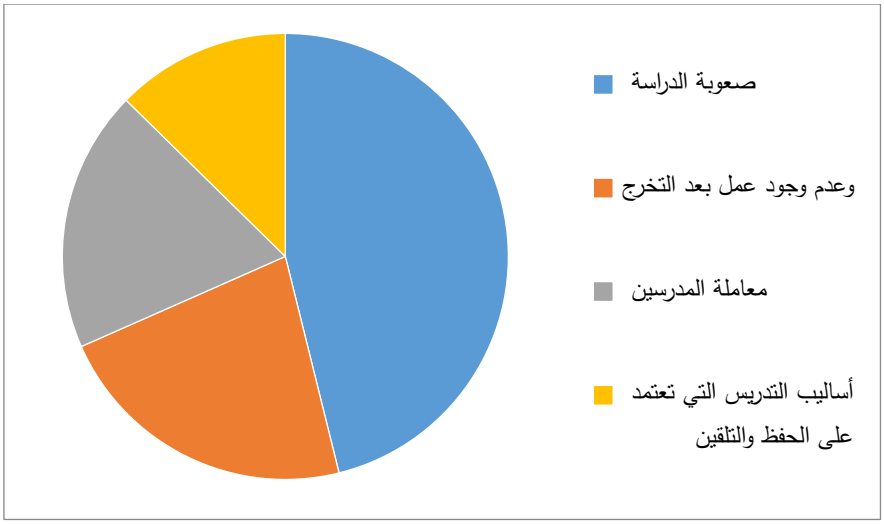

المصدر: مسح الشباب الفلسطيني، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015.

يمثل النظام التعليمي أساس نجاح العملية التعليمية وازدهارها، إلا أن التعليم في فلسطين، وكما وصفه ممثلو فئات الشباب ضمن المجموعات البؤرية التي تم عقدها خلال مرحلة إعداد هذه الاستراتيجية، يتصف بالتلقين والاعتماد على الأساليب النمطية، وعدم قدرته على تلبية احتياجات الطلبة، ومراعاة المستويات، والفروق التعلمية المختلفة، بالإضافة إلى قلة الوسائل التعليمة التفاعلية المستخدمة. كما يعاني القطاع التعليمي من ضعف في قدرات بعض الطواقم التعليمية، والافتقار إلى الوسائل والتجهيزات التعليمة الملائمة، والذي ينعكس على أداء الطلبة وقدرتهم على اكتساب المعرفة، الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود كادر تعليمي مؤهل، ومزود بالمعرفة، والمهارات، والأساليب التعليمية الحديثة، والتي تضمن تحسين قدرات المعلمين وتطوير الأداء التعليمي والأكاديمي؛ علاوة على ذلك يواجه النظام التعليمي مشكلة صعوبة المناهج الدراسية وعدم قدرتها على تحفيز الطلبة وعدم تحديثها وتطويرها بشكل مستمر[21].

[20] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. رام الله- فلسطين.

[21] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) لتحديد الاحتياجات في إطار إعداد الخطة الوطنية للشباب والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

وقد أكدت المجموعات البؤرية على مجموعة من الاحتياجات المتعلقة بتطوير العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية ومن أهمها ضرورة إعادة صياغة المناهج التعليمية على أسس عملية، ومؤشرات تعليمية واضحة، بالإضافة إلى تفعيل أنماط التعليم التفاعلي، واستخدام أساليب تعليم جديدة لا تعتمد على التلقين، بل تستند على منهجيات التفكير الإبداعي والابتكار، والمشاركة، والحوار، والتدريب الميداني للطلاب. وفي السياق ذاته تم التأكيد على الحاجة إلى تغيير آليات ومعايير النجاح والرسوب، والسعي لإيجاد بديل لنظام التوجيهي، وقياس مهارات، وميول الطلاب بعد الصف التاسع حسب اختبار قدرات محددة المؤشرات، بهدف إرشاد الطلبة إلى اختيار التخصصات التي تتلاءم وميولهم المهنية، واحتياجات سوق العمل، مع أهمية التركيز في المناهج التعليمية على مفهوم القيم، والمواطنة، والموضوعات المتعلقة بالتراث، والقضية الفلسطينية، والموروث الثقافي الوطني[22].

فنجاح المسيرة التعليمية يعتمد بشكل أساسي على مقومات عدة؛ من بينها مدى توفر البنية التحتية للمدارس، والتجهيزات واللوازم، والاحتياجات التعليمية المختلفة. إلا أن قطاع التعليم في فلسطين ما زال يعاني من نقص في البنية التحتية للكثير من المدارس والتي من شأنها أن تنعكس سلباً على المستوى التعليمي؛ فالمناطق التي تعاني من قلة عدد المدارس وعدم كفاية المرافق التعليمة ما هي إلا مثال واضح، بالإضافة إلى وجود الاكتظاظ في الصفوف نتيجة الأعداد المرتفعة من الطلبة في الصف الواحد، يترافق ذلك مع حاجة الكثير من المدارس إلى التأهيل، وتحسين المرافق الصحية والتعليمية، إلى جانب وجود نقص في المختبرات المدرسية، والأدوات، والتجهيزات المناسبة للعملية التعليمية، وقلة المؤسسات المهيأة لاستيعاب ذوي الإعاقة.

كما أشار المشاركون في المجموعات البؤرية إلى ضرورة العمل على إنشاء مدارس جديدة تتضمن توزيع جغرافي مناسب يسهل من قدرة الطلبة على الوصول إلى المدارس، ولكافة المراحل التعليمية، علاوة على زيادة الغرف الصفية، وتقليل عدد الطلبة بالصف الواحد، بالإضافة إلى تأهيل البنية التحتية الملائمة للقطاع التعليمي بما يشمل المرافق التعليمية المختلفة من (صفوف، وساحات مدرسية، وملاعب خضراء، ومرافق صحية، ومختبرات، وغيره). ويتزامن ذلك مع توفير الوسائل والأدوات التعليمية المساندة، وفتح مراكز خاصة للتعليم المساند، وأنشطة التعليم اللامنهجي، فضلاً عن تهيئة المرافق التعليمية والمدارس لاستقبال الطلبة من ذوي الإعاقة، ودمجهم ضمن الأنشطة التعليمية المختلفة[23].

أما بالنسبة لشباب المناطق المصنفة (ج) والمناطق المعزولة، والقريبة من الجدار، فإنهم يواجهون ظروفاً وتحدياتٍ صعبة واستثنائية ترتبط بوجود الاحتلال الإسرائيلي، وسيطرته الكاملة على تلك المناطق؛ حيث يعاني السكان من أشكال مختلفة من التهجير الممنهج جراء السياسات الإسرائيلية الاحتلالية الهادفة إلى طرد المواطنين من أراضيهم، ومصادرة مواردهم وأرزاقهم. وعلى اعتبار أن مناطق (ج) تخضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي؛ فإن الشباب عرضة لمواجهة أشكال مختلفة من الممارسات التعسفية كالطرد والتهجير، وتدمير البيوت، والمنازل ومصادرة الأراضي[24]. هذا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، حيث يعاني الطلاب في الكثير من الأحيان من عدم القدرة على الوصول إلى

[22] المصدر السابق، لقاءات المجموعات البؤرية.

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.

[24] United Nations Office, Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 2016.

المدراس. وحسب نتائج إحدى الدراسات التي أجريت خلال 2014 فإن ما يقارب 49,284 من طلاب المدارس كانوا غير قادرين على الحصول على مرافق دراسية آمنة ومناسبة حسب المعايير الدولية[25].

تشير التوقعات الدراسية المتعلقة بالواقع التعليمي في مدينة القدس عن التسرب من المدارس عام 2012 إلى أن نسبة التسرب في المدراس تصل إلى حوالي 40% وذلك بين صفوف السابع والثاني عشر، حيث ترجع هذه النسب العالية من التسرب إلى الأوضاع التي يعيشها الشباب الفلسطيني في القدس نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، والوضع السياسي والاقتصادي السيء، وارتفاع مستويات الفقر، والذي يدفع بالطلاب للتسرب. يترافق ذلك مع ضعف القطاع التعليمي بشكل عام في القدس، واختلاف المرجعيات التعليمية من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى بلدية الاحتلال. علاوةً على ضعف البنية التحتية، ووجود الاكتظاظ في الصفوف، والنقص الشديد في المرافق، والصفوف التعليمية، والذي يعد من العوامل الرئيسة التي تزيد من ظاهرة التسرب؛ كما تشير الدراسة إلى أن من ضمن النتائج الخطيرة لهذه الدراسة هي نسبة الطلاب الذين فكروا في ترك المدرسة وهي تصل إلى 32.5% من مشاركي الدراسة ومعظمهم من الصف العاشر، وهذا يبين حجم ظاهرة التسرب وضعف الوضع التعليمي في القدس[26].

وفيما يتعلق بالشباب الفلسطيني داخل أراضي عام 1948، فتشير المعطيات المتوفرة إلى وجود استياء من النظام التعليمي من قبل الشباب الفلسطيني بالداخل نتيجة ضعف الاهتمام بهذا القطاع في المناطق العربية، بالإضافة إلى جانب تجاهله للحقوق، والهوية الثقافية الفلسطينية[27]، لا سيما وأن المدارس تركز بشكل أساسي على تحصيل الطالب/ة وتتجاهل تنمية المهارات، والمواهب الشخصية والفردية. كما أن الشباب يعاني من محدودية مواضيع التخصص المتاحة في المدارس العربية، ووجود نقص في برامج التوجيه الأكاديمي والتي تساعد الشباب في اختيار التخصصات الملائمة والدخول إلى سوق العمل، والتي ما زالت تشكل عائقاً حقيقياً في وجه الطلبة العرب أمام اختيار مواضيع تخصص قريبة من اهتماماتهم، ومواضيع تتلاءم مع احتياجات سوق العمل الإسرائيلي.

ويلاحظ بأن الاحتلال ينتهج سياسات ذات طابع تميّزي ضد المدارس العربية، والتي تهدف إلى التجهيل، والإهمال وشُحّ الميزانيات التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في جهاز التعليم العربي، وأشار غالبية الشباب المستطلعين بأن طرق التعليم في المدارس تعتبر نمطيّة وتقليدية، ولا تهيئ الطالب لمرحلة ما بعد المدرسة، ولا تكفل تزويده بطرق تفكير نقدية غير تقليدية. وقد بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم للأشخاص في جيل 18 سنة وما فوق 8.3% بواقع 6.7% بين الذكور و8.9% بين الإناث[28]. كما وصلت نسبة المتسربين من التعليم من جيل 5 سنوات وأكثر الى 19.2% في المعدل العام، وترتفع هذه النسبة اكثر بين الذكور من الفئة العمرية 15–17. كما بلغت نسبة أولئك الحاملين لشهادة بكالوريوس في جيل 15 سنة فأعلى نحو 11.7% بواقع 10.1% بين الذكور ونحو 13.4% بين الإناث، وبلغت نسبة الحاصلين على شهادة كلية أو أقل من شهادة جامعية إلى 7%. ومن ناحية الذين يدرسون حاليا لنيل الشهادة العليا، فمنهم 88.2%

[25] OCHA, Humanitarian Needs overview, the Occupied Palestinian Territories, 2014

[26] "التسرب المدرسي في القدس المسببات والدوافع"، مشروع اصلاح التعليم في القدس، ملتقى الفكر العربي، حزيران 2012.

[27] استطلاع رأي بعنوان " واقع الشباب الفلسطيني في الداخل" ، جمعية بلدنا، أيار 2012.

[28] المسح الاجتماعي والاقتصادي الرابع جمعيّة الجليل- الجمعيّة العربيّة القطريّة للبحوث والخدمات الصحّيّة ركاز- 2014.

من الطلاب يدرسون في كليات وجامعات إسرائيلية ونحو 11.8% يدرسون في معاهد عليا خارج البلاد، بواقع 7.2% في بلاد عربية بشكل خاص في الأردن ونحو 4.6% في معاهد أوروبية[29].

2. العمل والبطالة

يعرف مصطلح البطالة حسب تعريف منظمة العمل الدولية وفق ثلاثة معايير يجب توفرها في وقت واحد في الأشخاص العاطلين عن العمل وهي: "بدون عمل، ومتاح في الوقت الراهن للعمل، ويبحثون عن عمل خلال فترة مرجعية محددة،"[30] ويرتكز الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على هذا التعريف مع تحديد العمر: "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر)، ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق"[31]. وتعرف البطالة في فلسطين بكونها قسرية في بعض الحالات، وذلك نتيجة ما يواجهه المجتمع الفلسطيني من ظروف خارجة عن سيطرته تؤثر في حركة الاقتصاد، وفي توفير فرص العمل ومن أهمها وجود الاحتلال الإسرائيلي، والذي ينتهج سياسات عدائية تستهدف وضع العراقيل والقيود أمام الاقتصاد الفلسطيني وتطور القطاع الصناعي والتجاري، وذلك من خلال إعاقة حركة التصدير والاستيراد، فضلاً عن مصادرة الأراضي الزراعية، وتدمير المنشآت الصناعية، وإغلاق الطرق المؤدية إلى أماكن العمل المحتملة، كما ويفرض الاحتلال الإسرائيلي قيود على العمل داخل أراضي 1948، والتي ساهمت بحرمان الكثير من العمال الفلسطينين من مصادر الدخل المتاحة لهم[32].

وعليه؛ يعاني الشباب الفلسطيني من ارتفاع نسب البطالة، وعدم وجود فرص عمل كافية نتيجة ضعف الاقتصاد الفلسطيني وتدني مستوى الدخل العام، وانخفاض قدرة القطاع العام والخاص على توفير فرص عمل كافية تتوافق مع أعداد الخريجين المتزايدة؛ فقد أشارت أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في البيان الصحفي عشية اليوم العالمي للشباب (2016/08/12)، بأن ما نسبته 41% من الشباب ضمن الفئة العمرية (15–29) نشيطون اقتصادياً (40% في الضفة الغربية و42% في قطاع غزة)، في حين أن 39% من الشباب عاطلين عن العمل بواقع 25% ذكور و60.4% إناث. فيما ظهرت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب للفئات العمرية (20– 24) عام بواقع 43% بينما بلغت 35% بين الأفراد (25–29)؛ حيث تعتبر نسبة البطالة العالية واحدة من المشاكل الكبيرة التي يواجهها الشباب عامة والشباب الفلسطيني على وجه الخصوص[33].

الشكل رقم (3) : معدل الشباب من (15–29) عام العاطلين عن العمل (حسب الفئة العمرية)

[29] المصدر السابق، المسح الاجتماعي والاقتصادي الرابع.

[30] ساسيه خضراوي، سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية، جامعة سعد دحلب البليدة –الجزائر، 2010.

[31] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.

[32] EUROMED, Youth work in Palestine and Surrounding Challenges, Euro-Med Youth Program, 2014.

[33] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. "الاحصاء المركزي يصدر بيانا صحفيا عشية اليوم العالمي للشباب (2016/08/12). رام الله- فلسطين

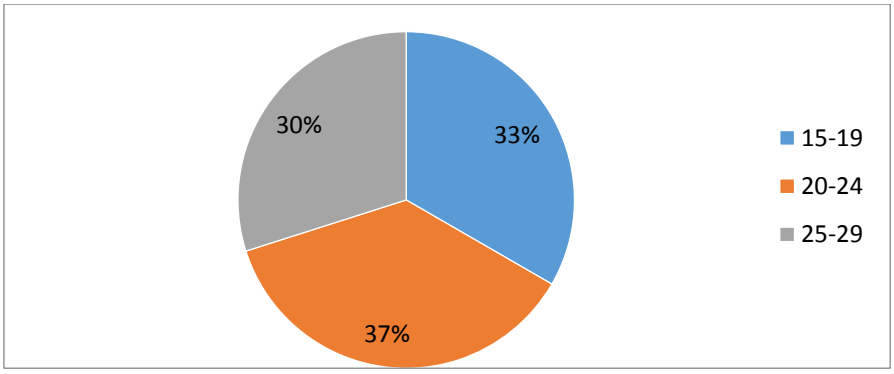

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2016.

ويتضح من خلال المعطيات المذكورة أعلاه ارتفاع نسب البطالة بين صفوف الشباب والتي، حسب نتائج مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل عام 2015، هي أعلى حوالي بـ10% من معدل البطالة الكلي في فلسطين، حيث ترتفع نسب البطالة بين الطلبة الأكثر تعليماً، ولا سيما مع زيادة نسب الخريجين؛ حيث سجل أعلى معدل من البطالة بين الشباب الحاصلين على مؤهل علمي "بكالوريوس فأعلى"، وتبيّن الإحصائيات أن نسبة البطالة بين الذين أنهوا التعليم الأساسي حوالي 26.8%، وترتفع لتبلغ بين حملة الدبلوم المتوسط 42.9% عام 2015[34]؛ كما تفاوتت النسبة استناداً لمنطقة السكن، حيث بلغت في المناطق الحضرية 30.8%، وفي الريف 18.7%، وفي المخيمات 43.6% عام 2015[35].

وبينت نتائج المسح أن 16.3% من فئة الشباب أكملوا الانتقال من التعليم إلى سوق العمل ليعملوا في وظائف ثابتة ودائمة ومرضية، مقابل 42.3% من الشباب الفلسطيني يمرون بمرحلة انتقالية؛ أي ما زالوا عاطلين عن العمل، أو يمارسون أعمال غير دائمة مؤقتة، أو غير مرضية تدوم أقل من 12 شهر[36]. وفي ظل تنافس عالٍ على عدد قليل ومحدود من الوظائف الجيدة، يلاحظ أن الشباب الذكور لديهم ميزة قوية بالمقارنة مع الشابات في استكمال المرحلة الانتقالية، إذ أن 27.8% من الشبان قد أكملوا الانتقال بالمقارنة مع 4.3% فقط من الشابات. بالمقابل فقد أظهر المسح أن لدى الشابات احتمالاً أكبر في الانتقال لوظيفة ثابتة مقارنة بالشباب، إلا أن اللواتي أكملن الانتقال بنجاح هم أقل من خُمس الذين أكملوا الانتقال من الشباب[37].

وقد عقبّت المجموعات البؤرية على قضايا العمل والبطالة التي بينتها الإحصاءات السابقة، فبالنسبة للشباب تكمن مشاكل العمل في عدد من المحاور والتي تتمثل أولاً في: الفرص وسوق العمل، حيث فرص العمل شحيحة، وأحيانا شروط العمل تصعّب من الحصول على فرص خاصة للخريجين الجدد، بالإضافة لنقص المنشآت الصناعية، وقلة الدعم المادي لأصحاب المشاريع الصغيرة؛ ثانياً: ضعف الربط بين العمل والتعليم فمخرجات التعليم ضعيفة، ولا تلبي احتياجات سوق العمل، والتي يخرج الطلاب منها غير مؤهلين للتنافس على فرص التوظيف، علاوة على ضعف الإقبال على التعليم

[34] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية، 2016. نتائج مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل، العام 2015. رام الله فلسطين.
[35] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.
[36] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية، 2016. نتائج مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل، العام 2015. رام الله فلسطين..
[37] المصدر السابق، مسح انتقال الشباب من التعليم الى سوق العمل.

المهني، وقلة مراكز التدريب المهني. وتقبع القضية الأخرى بالقانون وخاصة قانون العمل الذي يغيب تطبيق مواده من حيث الأجور، وساعات العمل، واعتماد الكفاءات في العمل على التطبيق، وتغييب ذوي الإعاقة والنساء عن العديد من فرص العمل، وتأثير الوساطة والمحسوبية على توزيع الفرص. كما أشارت المجموعات البؤرية إلى غياب العدالة في فرص العمل تجاه النساء من ناحية الأجور مقارنة بالذكور، واقتصار بعض الوظائف على جنس معين وبالتالي تزيد نسبة البطالة بين الإناث، والعوامل المجتمعية كالتقاليد والزواج المبكر[38].

أما فيما يتعلق بالفقر والبطالة في القدس فيمكن الإشارة إلى أن الشباب المقدسي يواجه تحديات متعددة مع وجود نسبة فقر مرتفعة جداً، حيث يعيش ما يقارب الـ57% من عائلات القدس تحت خط الفقر حسب معايير الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى واقع التعليم السيء، والذي من شأنه المساهمة في تشجيع العديد من الشباب على التسرب من المدراس للعمل في مهن مختلفة، كما يؤثر على قدرة الشباب على إكمال تعليمهم الجامعي، وبالتالي صعوبة إيجاد عمل مستقبلاً، وارتفاع نسبة البطالة، والتي تقدر بأعلى من 30%. وعلى الرغم من توفر فرص عمل في سوق العمل الإسرائيلي إلا أنها في غالبيتها من الأعمال المهنية البسيطة المستوى، والتي لا تتطلب مستويات علمية وهي عادة ما تتسبب في دفع الشباب المقدسي إلى ترك مقاعد الدراسة[39].

أما الشباب الفلسطيني في أراضي العام 1948 فإنهم يواجهون تحديات مختلفة، ولاسيما وأن الكثير منهم يعملون في مهن متدنية، بالإضافة إلى تعرض الكثير من الأطفال وطلبة المدارس إلى ظروف عمل سيئة من حيث الحقوق الاجتماعية وساعات العمل، حيث تشير البيانات إلى أن 45% من الطلاب يعملون بدون شروط عمل قانونية[40]. كما يواجه فلسطينيو الداخل صعوبات تتعلق بالاندماج ومحدودية الوصول إلى وظائف مرضية في سوق العمل بالإضافة إلى قلة فرص العمل، نتيجة عدم قدرتهم على المنافسة في سوق العمل؛ فالعديد من الشباب يواجه صعوبة في توفير تكاليف التعليم، مما يضطرهم للعمل والدراسة في آنٍ واحد، أو تأجيل الدراسة لدعم الأسرة اقتصادياً، وتوفير متطلبات الدراسة. علاوة على ذلك فإن الجهل باحتياجات سوق العمل، وقلة مهارات العمل المكتسبة، تؤثر على فرص إيجاد عمل مناسب، وخاصةً لدى الفتيات اللواتي يفضلن العمل في البلدات العربية؛ بالإضافة إلى العنصرية المتجذرة في سوق العمل التي تشكل معوّقاً رئيسياً في بحث الشباب عن عمل، حيث يفضلون العمل في الأسواق المحلية ضمن مناطق سكناهم، مع العلم بأن الأسواق العربية تعتبر صغيرة وذات فرص محدودة مقارنة بالسوق مما يفاقم من أزمة الشاب الفلسطيني في الداخل ويمنع مشاركتهم الاقتصادية[41].

ويلاحظ بأن الاختلاف بين الشباب الفلسطيني والاسرائيلي في الداخل ينبع جزئياً من المؤهلات المهنية والمهارات المنخفضة في الوسط العربي نتيجة سياسات التهميش والإقصاء، وعدم الاهتمام بالقطاع التعليمي، ففي الوقت الذي لا يستطيع فيه العديد من الشباب الفلسطيني إيجاد عمل ملائم لمؤهلاتهم وخبراتهم، نجد أن الشباب الإسرائيلي يحصل على

[38] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
[39] "تحديات الشباب في القدس. دراسة حالة :حي باب حطة "، جمعية مركز برج اللقلق المجتمعي، 2015.
[40] استطلاع رأي بعنوان " واقع الشباب الفلسطيني في الداخل" ، جمعية بلدنا، أيار 2012.
[41] المصدر السابق، واقع الشباب الفلسطيني في الداخل.

كافة الامتيازات، ونوعية الخدمات التعليمية، وفرص التدريب والعمل في كافة المجالات. ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد الإسرائيلي يتخصص أكثر في الصناعات المتطورة، التي يمنع العرب الفلسطينيين من مزاولتها لأسباب أمنية[42]. لذلك تعتمد القوى العاملة العربية بالأساس على "المهن اليدوية"، وأعمال البناء والخدمات، مع وجود نسبة محدودة ممن يعملون في قطاعات أخرى.

3. المشاركة المجتمعية والسياسية

أشارت البيانات الورادة إلى أن الشباب ضمن الفئة العمرية من (15–29) سنة قد انخرطوا في أعمال تطوعية بنسبة 19.6%، حيث شارك الشباب في أعمال وأنشطة خيرية غير مادية، كتقديم المساعدة للفقراء، ومساعدة ذوي الإعاقة بنسبة 11.3% من إجمالي الشباب. في حين شارك نحو 7.1% في أنشطة تنمية مجتمعية، وحوالي 5.4% في أنشطة تعليمية و5.5% في أنشطة جمع تبرعات، وأنشطة تطوعية أخرى بنسبة 11%؛ ومن الملاحظ ارتفاع نسبة الشباب ضمن الفئة العمرية من (15–29) سنة الذين شاركوا في أعمال تطوعية خلال السنة السابقة للمسح لدى الشباب في المحافظات الجنوبية مقارنة بالشباب المقيمين في المحافظات الشمالية فبلغت في المحافظات الجنوبية 21.8% مقارنة بـ18.1% في المحافظات الشمالية، كما يلاحظ أن الشباب الذكور أكثر مشاركة بالأعمال التطوعية مقارنة بالإناث الشابات، حيث بلغت نسبة المشاركة لدى الشباب الذكور 26% مقارنة بنحو 12.8% لدى الإناث الشابات[43].

وقد تعددت أنواع المشاركة المجتمعية بين الشباب، حيث بلغت نسبة الشباب الذين يشاركون في أنشطة اجتماعية ضمن مؤسسات المجتمع المدني المختلفة سواء ثقافية، أو اجتماعية وتطوعية حوالي 3%، توزعت بواقع 4.4% في المحافظات الجنوبية، و2.1% في المحافظات الشمالية، في حين بلغت مشاركة الشباب في الأندية الرياضية 6.3% توزعت بواقع 7.4% في المحافظات الجنوبية و5.7% في المحافظات الشمالية، فيما بلغت نسبة المشاركة الشبابية في النقابات والاتحادات 1.4%، بواقع 2.4% في المحافظات الجنوبية، 0.9% في المحافظات الشمالية[44].

وعلى الرغم من أهمية فئة الشباب، ودروها في المساهمة بالتغيير المجتمعي، ومساهماتها القيمة في العمل التطوعي، يلاحظ أن الشباب الفلسطيني ما زال يعاني من ضعف المشاركة المجتمعية بصفة عامة، فدور الشباب أصبح أكثر انحساراً ليقتصر على المساهمة بتنفيذ الحملات المجتمعية، وأنشطة العمل التطوعي، وغيرها من الحملات المجتمعية؛ فالمساحة المخصصة للمشاركة السياسية للشباب تعتبر محدودة، وتقتصر في الكثير من الحالات على مجالس الطلبة في الجامعات، والتي هي عبارة عن امتداد للأحزاب السياسية الوطنية، وغالبا ما تكون أرضية لاستمالة السياسيين مستقبلاً، كما أن مشاركة الشباب في العملية الانتخابية تعتبر محدودة، فحول إمكانية المشاركة بأي استحقاق انتخابي مستقبلي؛ فإن النتائج كما هي مبينة بالشكل أدناه، ومن الجدير بالذكر أن نسبة من أفادوا بـ" قطعا لن أصوّت" مرتفعة في المحافظات الجنوبية عن الشمالية ولدى الإناث أعلى من الذكور[45].

[42] "الاقتصاد العربي لفلسطيني 48 من بداية التسعينات حتى العام 2000". مركز المعلومات الفلسطيني –وفا.
[43] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.
[44] المصدر السابق، مسح الشباب الفلسطيني.
[45] المصدر السابق، مسح الشباب الفلسطيني.

الشكل رقم (5): التوزيع النسبي للشباب حسب إمكانية المشاركة في أي استحقاق انتخابي قادم

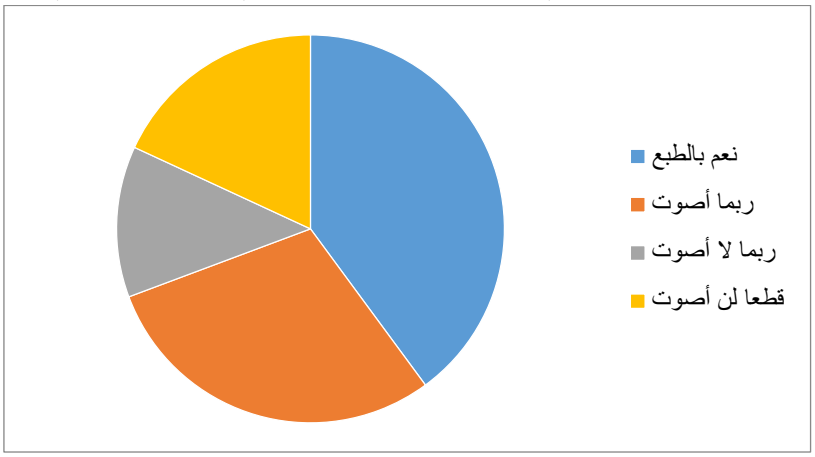

المصدر: مسح الشباب الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.

كما دعمت البيانات الواردة عن مركز العالم العربي للبحوث والتنمية ـ أوراد ـ من خلال "الاستطلاع للرأي العام بين الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (2)" في أبريل 2016، لما سبق من ضعف مشاركة الشباب المجتمعية والسياسية. حيث قام الاستطلاع باستهداف عينة من 1200 من الشباب الذكور والإناث ضمن الفئة العمرية (18–25 سنة). وقد أظهرت نتائج الاستطلاع الرئيسية أن 47% من الشباب صرحوا بأنهم مسجلون للانتخابات ضمن قوائم لجنة الانتخابات المركزية (58% في المحافظات الجنوبية و41% في المحافظات الشمالية)، والذي يشكل انخفاضاً عن ما ورد في نفس الاستطلاع عام 2013 (75%)، وقد صرح 57% من المشاركين أنهم لا ينوون التسجيل أبداً للانتخابات في المستقبل؛ والذي يعكس بدوره العزوف عن المشاركة السياسية كما يعكس الحال العام للانتخابات خلال السنوات الأخيرة. أما بالنسبة للنواحي الأخرى من النشاط السياسي، فقد صرح فقط 24% من الشباب بأنهم نشيطون في العمل السياسي، و13% فقط مشاركون في الأحزاب السياسية (مقارنة بـ20% عام 2013). ومن ناحية العمل التطوعي فقد أظهر الاستطلاع أن 50% من الشباب لم يشارك أبداً في تطوع لخدمة قضية عامة[46]. ويبين الشكل التالي نتائج الاستطلاع من ناحية المشاركة المجتمعية والسياسية.

[46] نتائج "استطلاع للرأي العام بين الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (2)"، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، أبريل 2016.

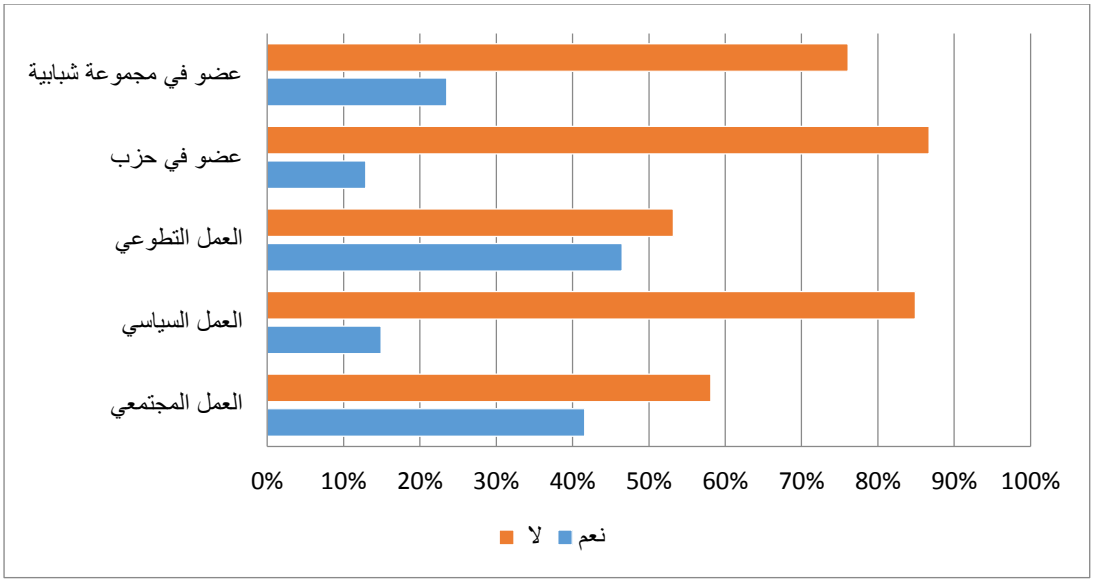

الشكل رقم (6): نتائج سؤال "هل أنت نشيط في الميادين التالية ...؟" للشباب (18-25)

كذلك يمكن التأكيد على أن الشباب المشاركين ضمن المجموعات البؤرية وضمن النقاشات التي تطرقت إلى محور المشاركة السياسية، أشاروا إلى أن الشباب الفلسطيني يعاني من ضعف الانتماء الوطني، والمسؤولية المجتمعية، وذلك بسبب سيطرة الثقافة المجتمعية السائدة العشائرية، والحزبية على المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى التحديات التي يفرضها الانقسام السياسي، والذي يحول دون توحيد جهود الشباب، أو إتاحة الفرصة لهم للمشاركة السياسية المجتمعية الفاعلة وذلك نتيجة تعطيل النظام السياسي الفلسطيني، والاستحقاقات الانتخابية المختلفة. وألقى المشاركون ضمن المجموعات البؤرية المسؤولية على الأحزاب السياسية، والتي كان لها دور محدود، وسلبي في بعض الأحيان تجاه المساهمة الإيجابية في تعزيز الانتماء، والهوية الفلسطينية لدى الشباب، فضلاً عن ارتباط الانتخابات بالمصالح الشخصية والفئوية بشكل عام؛ والذي أدى إلى عدم اقتناع الكثير من الشباب بالأحزاب السياسية، وساهم سلباً في تدني مشاركة الشباب السياسية وبالتالي غياب فرص مشاركة الشباب في صنع القرار[47].

وشاركت المجموعات البؤرية في المحافظات الجنوبية مواقف مثيلاتها في المحافظات الشمالية، والتي أشارت إلى أن الانقسام السياسي الفلسطيني، وغياب المؤسسات القانونية، وانتشار الفساد، وغياب الرقابة والمساءلة، وإقصاء الشباب والتعصب؛ يشكل أهم المخاطر على الهوية الوطنية الفلسطينية، ويقلص من دور الشباب في الحفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني، ويحد من دورهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ويصعب مهمتهم في الحفاظ على مستقبل الهوية الوطنية الجامعة لكل الفلسطينيين في الوطن والشتات. كما أبدى الشباب خوفهم من أن استمرار الانقسام والحصار وسياسة الفصل الإسرائيلية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تجزئة الهوية الوطنية إلى هويات مناطقية جغرافية، وتعزز الرغبة في الهجرة، وغياب الانتماء لدى الشباب، في ظل تفاقم مشاكل البطالة، والتعصب والتطرف، وتؤدي إلى عزوف الشباب عن

[47] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

المشاركة الفاعلة في العمل الوطني الهادف إلى الحرية والاستقلال، ومن شأنه أن يحطم حلمهم في إقامة وطن يحترم التعددية، ويعزز قيم التسامح، وتقبل الآخر، واحترام الاختلاف كمرتكزات أساسية في الهوية الوطنية الفلسطينية[48].

وأفاد الشباب المشاركون بأنهم غير راضون عن أداء الأحزاب السياسية والجهات الرسمية فيما يتعلق بتعزيز الهوية الوطنية لدى الشباب، وتعزيز التواصل بين الشباب الفلسطيني في الوطن والشتات، وليس لهم دور إيجابي في تعزيز الأنشطة والإبداعات الشبابية المتعلقة بالحفاظ على الهوية، والتراث الوطني. الأمر الذي يستدعي أن يتم نشر ثقافة الانتماء، والعمل الجماعي، والذي يدعم وينمي الشباب، ويساهم في تعزيز الانتماء، والرابطة للوطن، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة الحقيقة والفاعلة للشباب في الحياة السياسية، والاجتماعية من خلال دمجهم في مراكز صنع القرار، هذا إلى جانب توعية الشباب بأهمية رأيهم السياسي، وصوتهم الانتخابي، والسماح للشباب الفلسطيني في ممارسة حرية التعبير عن آرائهم، واتجاهاتهم السياسية[49].

وكخطوة لتعزيز الانتماء ارتأت المجموعات البؤرية ضرورة توفير أنشطة، ومشاريع، وندوات تلبي، وتنمي مهارات الشباب وقدراتهم، وتعرّف بالقضية، والقرى المهجرة، وأنشطة الاحتلال الهادفة لطمس التراث، وتعزيز انتماء الأطفال، والشباب في ثقافتهم الوطنية، والعربية، وتراثهم وإحيائه، فضلاً عن الترويج للتراث الوطني، وتطوير الدبكة الشعبية لكافة الأعمار، والقيام بمبادرات لإحياء التراث الفلسطيني كتوفير سوق، وتخصيص يوم التراث الفلسطيني، وغيرها. وفي السياق ذاته؛ يواجه الشباب في مدينة القدس مشكلة الهوية، فوجود الاحتلال، والفصل ما بين القدس، والمناطق الفلسطينية الأخرى يساهم بشكل واضح في عزلة الشباب المقدسي، كما أن المناهج الدراسية، وخصوصاً التي يحاول الاحتلال الترويج لها تستهدف محو الذاكرة، وإزالة الهوية الوطنية الفلسطينية من عقول الشباب[50].

ويمكن الإشارة إلى تعدد مركبّات الهوية للشباب الفلسطيني داخل أراضي العام 1948، حيث أن 27% فقط من المستطلعين من سكان أراضي 1948 في إحدى الدراساتعرّفوا عن أنفسهم "كعربي فلسطيني" أو "عربي فلسطيني في إسرائيل" و6% كعربي، وقد اختار قرابة 25% تعريفاً وفقاً للمركب الديني (مسلم أو مسيحي)، والباقي اختار تعريفات شخصية، أو عائلية، أو جهوية متنوعة. والذي يدل بدوره على ما تتعرض له الهوية القومية للشباب الفلسطيني من تأثير السياسات الإسرائيلية؛ لذلك فقد أفاد العديد من المشاركين في الدراسة المذكورة بأنهم تعرفوا على هويتهم القومية بعد مرحلة التعليم الثانوي وانخراطهم في الجامعات الإسرائيلية ومواجهة الصدمة الثقافية والسياسية والعنصرية، مما يشير إلى واقع الشباب المقدسي وشباب الـ 48 على وجه الخصوص والذي يتعرض الى هجمة إسرائيلية تستهدف القضاء على الهوية الفلسطينية وتجريدها من مكوناتها الثقافية والاجتماعية[51] . كما يشعر الفلسطينيون في الداخل بأن مكونات المجتمع الذي

[48] المصدر السابق، لقاءات المجموعات البؤرية.
[49] المصدر السابق، لقاءات المجموعات البؤرية.
[50] المصدر السابق، لقاءات المجموعات البؤرية.
[51] استطلاع رأي بعنوان " واقع الشباب الفلسطيني في الداخل"، جمعية بلدنا، أيار 2012.

يعيشون فيه مبني على أساس تمييزي حسب الأثنية العرقية، وكذلك يتم تقسيم الفلسطينيين إلى بدو ودروز ومسيحيين ومسلمين ويتم التعامل معهم حسب هذه الأثنيات التي تفصلهم عن هويتهم الأصلية كفلسطينيين.[52]

من جهة أخرى يتعرض الشباب الفلسطيني إلى مخاطر الهجرة الخارجية حيث يوجد العديد من العوامل التي تسهم في زيادة أعداد الشباب الفلسطيني الراغب بالهجرة إلى دول أخرى، كذلك فقد أشارت المعطيات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2015 بأن 3.9% من الشباب لديهم مكان إقامة سابق خارج فلسطين وأن الأسباب الرئيسة لرغبة الشباب في الهجرة تتمثل في تحسين مستوى المعيشة، للحصول على فرصة عمل، والتعليم أو التدريب، كما هو مبين في الجدول التالي[53].

الشكل رقم (7): التوزيع النسبي للشباب الراغبين في الهجرة إلى الخارج حسب سبب الرغبة في الهجرة

سبب الهجرة	فلسطين	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية
عاطل عن العمل/عدم وجود فرص عمل	15.1	9.4	18.8
عدم كفاية الدخل	3.6	5.7	2.2
لتحسين ظروف المعيشة /ظروف المعيشة صعبة فى البلد	40.8	37.2	43.2
الهروب من المشاكل/ ضغوط عائلية	3.3	3.1	3.5
لم شمل العائلة	1.4	2.1	0.9
للتعليم والتدريب	12.5	17.6	9.1
الحصول على عمل في الخارج	11.3	13.5	9.9
للحصول على لجوء سياسي	0.5	0.2	0.7
الظروف السياسية والأمنية الداخلية في البلد	7.5	4.2	9.7
الاحتلال الإسرائيلي	1.3	1.5	1.2

المصدر: مسح الشباب الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.

وقد أكدت دراسة مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية والتي نفذت في العام 2011 بأنه في الفترة الواقعة ما بين 2007 – 2009 هاجر ما يقارب 22000 فرداً للعيش خارج فلسطين، حيث وصلت نسبة المهاجرين من الشباب ضمن الفئة العمرية من (15–29) إلى ما نسبته 33% من المجموع الكلي للمهاجرين[54]؛ ويمكن الإشارة إلى بعض العوامل الرئيسة التي من الممكن أن تؤثر على معدلات الهجرة من قبل الشباب خارج فلسطين ومن أهمها:

- سياسات الاحتلال الإسرائيلي والتي تهدف بشكل رئيس إلى طرد الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم فضلا عن وضع تشريعات، وقوانين عنصرية تدفع الشباب للهجرة.
- البطالة حيث يعاني الشباب الفلسطيني من معدلات البطالة المرتفعة، وخاصة بين حديثي التخرج، والمستويات العلمية المرتفعة.

[52] قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع. مدى الكرمل المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية-2011 .
[53] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.
[54] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2011 .مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية، 2010 التقرير الرئيسي. رام الله - فلسطين.

- تدني الوضع الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة، والذي أدى إلى وجود ظاهرة التضخم بالأسعار في الأراضي الفلسطينية في السنوات الماضية، والمصحوب بتدني الأجور والرواتب، وكثرة الاحتياجات، والمتطلبات المعيشية، والتي تؤدي إلى هجرة الشباب الفلسطيني إلى دول أخرى للبحث عن مستويات معيشة أفضل وتحسين الوضع الاقتصادي.
- عدم توفير الرعاية، والاهتمام بالشباب وعدم الاستفادة من كفاءاتهم، وخبراتهم المتنوعة، الأمر الذي يدفع الشباب إلى التفكير بالهجرة، والانطلاق إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل ومستقبل أفضل.

4. الصحة والسلوكيات الإيجابية

تشير التقديرات، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الإصابة بالأمراض المعدية بين فئة الشباب، إلا أن نسبة الأمراض المزمنة ارتفعت في الآونة الأخيرة؛ كالأمراض العقلية، والسكري، وأمراض القلب، والسرطان، ففي العام 2015 تبين أنه من بين كل 100 شاب فلسطيني يعاني 10 شبان/شابات من مرض مزمن واحد على الأقل؛ أي ما نسبته 7.9% من الذكور و11.8% من الإناث، كما أن 27.4% من الشباب يعانون من مشاكل نفسية. كما وصلت نسبة التدخين بين الشباب عام 2015 إلى 23.5% فكانت نسبة المدخنين من الذكور (40.9%) عالية بالمقارنة مع نسبة المدخنات من الإناث 5.4%[55]. فضلاً عن ذلك فإن نسبة المدخنين من فئة الشباب في المحافظات الشمالية (29.5%) أعلى من تلك في المحافظات الجنوبية (14%)، ويضاف إلى ذلك المخاطر المختلفة الناجمة عن السلوكيات السلبية التي يقوم بها بعض فئات الشباب مثل تعاطي المخدرات، والتي ما لبثت أن أصبحت مشكلة ذات تأثير خطير على الشباب الفلسطيني وخصوصاً في بعض المناطق مثل مدينة القدس.

وتظهر الإحصائيات أن مشكلة تعاطي المخدرات في تزايد مستمر في القدس، حيث أظهرت إحدى الدراسات في العام 2010 أن ثلث المتعاطين من الفلسطينيين هم من القدس[56]. كما بينت النتائج أن معظم الأنواع هي من المخدرات غير المحقونة، وكان هنالك انتشار بين طلاب المدارس بأشكال مختلفة من تعاطي العقاقير والأدوية كمخدر بحجة مساعدتهم على الدراسة وزيادة مستويات التركيز. وتتفاقم هذه المشكلة بتسهيل الاحتلال انتشار وتداول هذه المخدرات، والمساعدة في الترويج لها بين فئات الشباب الفلسطيني بشكل ممنهج[57].

الجدول رقم (2): التوزيع النسبي للشباب حسب أهم القضايا الصحية (المنطقة)

أهم القضايا الصحية	فلسطين	المحافظات الجنوبية	المحافظات الشمالية
الأمراض المزمنة	9.8	12.9	4.9
المشاكل النفسية	27.4	24.6	31.9
الأمراض الناتجة عن السلوكيات غير السليمة كالإدمان أو التدخين	50.0	46.9	55.0
الأمراض الجلدية	1.4	1.4	1.4

[55] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.

[56] Chatty, A. et al. (2010). HIV bio-behavioral survey among injecting drug users in the East Jerusalem governorate. World Health Organization.

[57] "تحديات الشباب في القدس. دراسة حالة :حي باب حطة "، جمعية مركز برج اللقلق المجتمعي، 2015.

قضايا الصحة الإنجابية والجنسية	2.6	3.5	1.1
مشاكل التغذية والسمنة	3.1	3.6	2.5

المصدر: مسح الشباب الفلسطيني، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015.

من جهة أخرى فقد أظهرت المعلومات الواردة للعام 2011 بأن أكثر من ربع الشباب الفلسطيني كان عرضة للعنف بواقع (19.4% من الذكور مقابل 22.1% من الإناث). حيث تعرض 31.4% من الشباب للعنف النفسي و 39.1% للعنف الجسدي و 1.1% للعنف الجنسي[58]. كما أظهرت نتائج 2015 أن 18.4% من الشابات تعرضن لمضايقات وتحرش. وفيما يتعلق بالعنف داخل البيئة التعليمة فقد أشارت المجموعات البؤرية بأن نسبة العنف قد زادت بين الطلبة، والمدرسين وأكد ممثلو المجموعة البؤرية بأن التركيز على أسلوب العنف مع الطلبة كنوع من العقاب كان له أثر سلبي على توجهات الشباب لاحقاً.

وفي السياق ذاته فقد أكد المشاركون في المجموعات البؤرية على انتشار المخدرات بين الشباب في المحافظات الجنوبية، وذلك نتيجة حالة اليأس والإحباط التي يعاني منها الشباب لغياب فرص العمل، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية، والحصار المفروض، وانعدام الفرص الحياتية أمام الشباب، والواقع السياسي الصعب، وكثرة الاعتداءات الإسرائيلية المتمثلة بالحروب المتتالية على المحافظات الجنوبية، وارتفاع معدلات العنف في المجتمع الفلسطيني، والتي كان لها أثر سلبي على صحة الشباب وتوجهاتهم المستقبلية، بالإضافة إلى سوء جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وقلة المؤسسات التي تهتم بصحة الشباب وغياب الكفاءات الصحية وقلة التوعية الصحية بين الشباب من كلا الجنسين، والذي ساهم في زعزعة ثقة المواطنين وخاصة الشباب في النظام الصحي، مما انعكس سلباً على صحة الشباب في ظل غياب بيانات وإحصائيات رسمية حول واقع وحقيقة انتشار المخدرات والحبوب المخدرة.

كما أبدى معظم المشاركين في اللقاءات من ممثلي الشباب تخوفهم من غياب الرقابة على المنتجات الزراعية والمزارعين، وكثرة استخدام الهرمونات الزراعية بين المزارعين، وانعكاساتها على صحة المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين يتناولون العقاقير الطبية بدون وصفة طبية، وبدون مراجعة الأطباء المختصين، حيث بلغت نسبة الشباب الذين يتناولون أدوية بدون وصفة طبية 16%، توزعت بواقع 18.3% في المحافظات الجنوبية، و14.7% في المحافظات الشمالية، فيما توزعت بواقع 13.5% بين الذكور، و18.6% بين الإناث[59].

أما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والزواج على وجه الخصوص فقد بلغت نسبة الشباب الذين لم يتزوجوا من الفئة العمرية 18–22 عاما 84% فيما بلغت بين الشباب 23–29 عاماً 44.9%، حيث تشير البيانات المذكورة إلى وجود ارتفاع في سن الزواج بين فئات الشباب وخصوصاً الذكور مع أهمية التأكيد على انتشار الزواج المبكر، ولو بمستوى أقل من الماضي بين الفتيات، ومن الملاحظ كما مبين في الشكل أدناه أن نسبة الذين سبق لهم الزواج أعلى للإناث بشكل ملحوظ

[58] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2015/08/12.

[59] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.

مقارنة بالذكور؛ كذلك تتراوح نسبة عدم الزواج بين الشباب العاملين ما يقارب 73.8%، وبين الشباب العاطلين عن العمل 76.3%.[60]

الشكل رقم (4):التوزيع النسبي للشباب (15-29) حسب الحالة الزواجية والجنس

المصدر: مسح الشباب الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.

ومن الجدير بالذكر إحدى القضايا المهمة في صحة الشباب والتي تتمثل في قضية الزواج المبكر للفتيات، ففي عام 2014 أظهرت دراسة المسح العنقودي متعدد المؤشرات أن 22٪ من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20-24 تزوجن قبل سن الـ18 عام، ما أدى إلى الحمل في سن الطفولة. وعلى الرغم من الانخفاض في معدل المواليد بين المراهقات(48 من كل 1000)، إلا أنه لا يزال مرتفعاً بالمقارنة مع دول العالم والمعايير العربية. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة بين المحافظات الشمالية والجنوبية ما تزال مرتفعة، فهو أعلى مرتين في المحافظات الجنوبية بواقع 66 لكل 1000مقابل 35 لكل 1000 في المحافظات الشمالية، وأعلى بكثير بين الفئة الفقيرة حيث وصلت إلى 86 لكل 1000[61]. وتشكل هذه الأرقام مصدر قلق كبير على الصحة العامة، خاصة النساء اللاتي يلدن في سن المراهقة فهنّ يتعرضن لخطر أعلى من المضاعفات أثناء الحمل والولادة، كما تزداد نسب معدل وفيات الأمهات والوفيات الرضع، بالإضافة إلى أن الزواج المبكر يشكل عائقاً أمام الفتيات للبقاء لفترة أطول في المدرسة، ويعوق مشاركتهن الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة. كذلك يشكل الزواج المبكر للفتيات في القدس قضية اجتماعية لها دواعٍ خطيرة، خاصة أن العديد من الفتيات يتعرضن للعنف الأسري من قبل الأزواج، كما أن الزواج المبكر يشكل خطراً على صحة الفتيات خاصة عند الإنجاب، ويحرمهن من إكمال مسيرة التعليم؛ كذلك تفيد المعلومات بأن نسبة مرتفعة من الفتيات في القدس أجبرن على ترك الدراسة للزواج، أو البحث عن عمل من أجل مساعدة الأسرة[62].

[60] المصدر السابق، مسح الشباب الفلسطيني.
[61] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، . 2015 المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، . 2014 رام الله /فلسطين.
[62] "تحديات الشباب في القدس. دراسة حالة :حي باب حطة "، جمعية مركز برج اللقلق المجتمعي، 2015.

5. الرياضة والثقافة والترفيه

من الناحية الرياضية، أظهر مسح الشباب الفلسطيني لعام 2015، أن 6.3% فقط من الشباب ينتمون لأندية، ومراكز رياضية وهذه النسبة أعلى للذكور بنسبة 10.6% مقارنة بالإناث بنسبة 1.6%، كما توزعت النسبة بواقع 7.4% في المحافظات الجنوبية، 5.7% في المحافظات الشمالية، كما أن نسبة الشباب الذين يمارسون الرياضة لمدة نصف ساعة على الأقل يومياً بلغت 24.6% مع اختلاف واضح بين شباب المحافظات الشمالية والجنوبية، والذكور والإناث كما هو مبين في الشكل الآتي: [63]

الشكل رقم (8): التوزيع النسبي للشباب الذين يمارسون الرياضة بشكل يومي حسب المنطقة والجنس

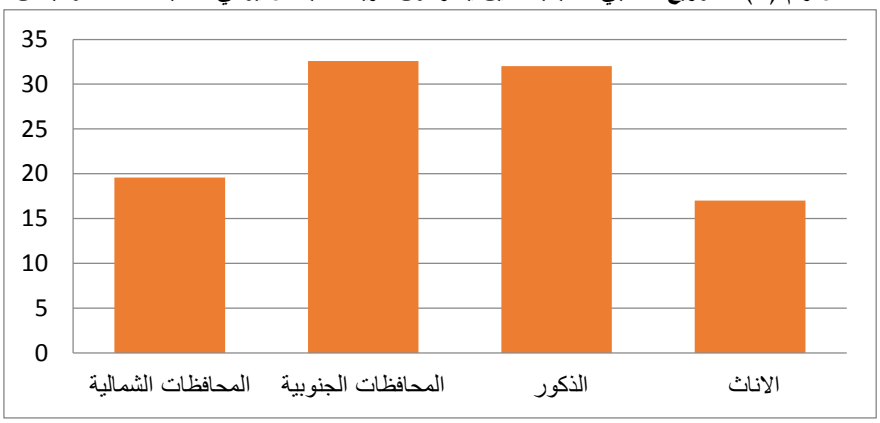

المصدر: مسح الشباب الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.

وحسب آراء المجموعات البؤرية وممثلي فئات الشباب؛ فإن هنالك إهمال يتعلق بالجانب الرياضي حيث يتم التعامل مع هذا القطاع بشكل موسمي، كما أن البنية التحتية للمرافق الرياضية ضعيفة سواء في المدارس أو الجامعات؛ حيث يلاحظ وجود نقص واضح بالأندية والمباني، والملاعب التي تخدم فئة الشباب، كما أن معظم الأندية والمرافق الرياضية موجودة في المدن، وبالتالي نقص تلك المرافق في الريف والمخيمات، وفي حال توفرت الأندية في المناطق المذكورة؛ فإن التركيز يكون على كرة القدم دون توفر رياضات أخرى. كما وأكدت المجموعات البؤرية إلى وجود ضعف بالقطاع الرياضي على مستوى الجامعات الفلسطينية، ويتمثل ذلك في عدم إعطاء أولوية للرياضة ضمن المنهاج الجامعي، واعتبارها أنشطة ثانوية، وعدم توفر الملاعب في أغلب الجامعات، باستثناء الجامعات التي لديها كليات للتربية الرياضية، ناهيك عن عدم وجود منهاج محدد للرياضة المدرسية، وعدم تأهيل الملاعب، والساحات في المدارس فضلاً عن قلة تلقي حصص الرياضة في المدارس، واستبدالها بحصص أخرى في كثير من الأحيان. وبالنسبة للرياضة النسائية فقد أشارت المجموعات البؤرية إلى عدم توفر أندية رياضية نسوية، وتدني مستوى تقبل المجتمع للرياضة النسوية، والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى العادات والتقاليد التي تمنع الاختلاط، وقلة وعي الأهل، والتي تحد من مشاركة المرأة في المجتمع عموماً وفي المجال الرياضي على وجه الخصوص[64].

في ذات السياق، يعاني الشباب في مدينة القدس من نقص شديد في المرافق الشبابية، والترفيهية، والثقافية المتاحة حيث أن أعداد المرافق قليلة جداً مقارنة بأعداد تلك المرافق المتوفرة للسكان الإسرائيليين؛ فعلى سبيل المثال يوجد حوالي 33

[63] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.

[64] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

مرفق رياضي فلسطيني مقابل 531 مرفق في الأحياء اليهودية في العام 2011[65]. وهذا بدوره يشير إلى تفاوت كبير من حيث الفرص المتوفرة للفلسطينيين في المجال الرياضي حيث أن نسبة 10% من الشباب المقدسي فقط يشاركون بأنشطة رياضية. علاوة على ذلك، فإن الأوضاع السياسية، وانعدام الأمن، وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس تحول دون تطوير القطاع الرياضي، أو إنشاء مراكز جديدة، وتؤثر على إقبال الشباب على المراكز المتوفرة، وصعوبة قضاء وقت الفراغ.

ومن الناحية الثقافية، وبالرغم من أن الأندية الرياضية كانت في مطلع السبعينيات، وحتى أواخر التسعينيات يتم ترخيصها على أنها مؤسسات رياضية، وثقافية، وفنية، وكشفية، وكانت تعتبر مؤسسات جامعة قادرة على بلورة رؤية، وتنفيذ أنشطة تدعم المجال الثقافي والفني، إلا أن هذا الدور تراجع مع مطلع القرن الحالي، وأصبح التركيز بشكل عام على النشاط الرياضي على حساب النشاطات الأخرى.

كما تشير الإحصاءات وآراء المجموعات البؤرية إلى تراجع الوضع الثقافي للشباب الفلسطيني، فكانت نتائج مسح الشباب الفلسطيني لعام 2015 أن 3% فقط من الشباب ينتمون لجمعيات أهلية أوثقافية أومنظمات غير حكومية؛ كما وضحت إحصاءات عام 2013/2012 عن طرق استخدام الشباب للوقت بأن 3.9% من الشباب قاموا بنشاط القراءة عام 2013/2012 مقارنة بـ12.5% من الشباب الذين قاموا بالقراءة عام 2000/1999، وهذا يعكس التراجع الواضح في نسبة الشباب الذي يقرأ، وبالتالي هذا يحد من التطور الثقافي للشباب الفلسطيني[66]. علاوة على ذلك أوصت المجموعات البؤرية بأنه يجب نشر ثقافة الكتب بين الشباب من خلال إنشاء مكتبات عامة، والعمل على تشجيع ارتيادها من خلال عمل مناظرات ثقافية، وحلقات قراءة[67]؛ والذي بدوره يمكن الشباب من القضاء على وقت الفراغ بطرق مفيدة تنمي معارفهم وثقافتهم العقلية إلى جانب الرياضة التي تنمي القدرة الجسدية.

6. الإعلام وتكنولوجيا المعلومات

يشكل الإعلام والتكنولوجيا عامل جذب كبير لفئة الشباب حيث يقضي غالبية الشباب، ومن الجنسين الكثير من أوقاتهم باستتخدام التقنية، وشبكة الإنترنت، وأدوات التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها، حيث أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة الشباب ضمن الفئة العمرية من (15–29) سنة الذين يستخدمون الحاسوب قد بلغت 69.7% فبلغت هذه النسبة في المحافظات الشمالية 74.8% مقابل 61.7% في المحافظات الجنوبية، في حين بلغت هذه النسبة للذكور الشباب 73.8% مقابل 65.5% للإناث الشابات[68]. كما أشارت المعلومات الإحصائية بأن الذكور من الشباب ضمن الفئة العمرية من (15–25) يقضون أكثر أوقاتهم باستخدام أجهزة الحاسوب والتكنولوجيا بينما تقضي الإناث من فئة الشباب وقت أكبر بمشاهدة التلفاز والفيديوهات[69].

---

[65]"تحديات الشباب في القدس. دراسة حالة :حي باب حطة "، جمعية مركز برج اللقلق المجتمعي، 2015.

[66]الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2015. المؤتمر الشبابي حول واقع الشباب في فلسطين، يناير، 2015.

[67]لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

[68]الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسح الشباب الفلسطيني، 2015، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.

[69]الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2015. المرأة والرجل في فلسطين :قضايا وإحصاءات، 2015. رام الله - فلسطين.

وحول استخدام ومعرفة الإنترنت أظهرت البيانات أن 69.7% من الشباب ضمن الفئة العمرية من (15–29) سنة يعرفون ويستخدمون الإنترنت مقابل 23.3% يعرفون الإنترنت، ولكن لا يستخدمونه. في حين بلغت نسبة الشباب الذين لا يعرفون هذه الخدمة ولايستخدمونها 7% من إجمالي الشباب الفلسطيني، فبلغت هذه النسبة للشباب الذين يعرفون ويستخدمون الإنترنت في المحافظات الشمالية 75% مقابل 61.3% في المحافظات الجنوبية، كما أن هذه النسبة اختلفت للذكور عن الإناث حيث يلاحظ معرفة واستخدام أعلى للشباب الذكور مقارنة بالإناث كما هو مبين في الشكل أدناه[70].

لشكل رقم (9): التوزيع النسبي للشباب حسب استخدام الإنترنت والجنس

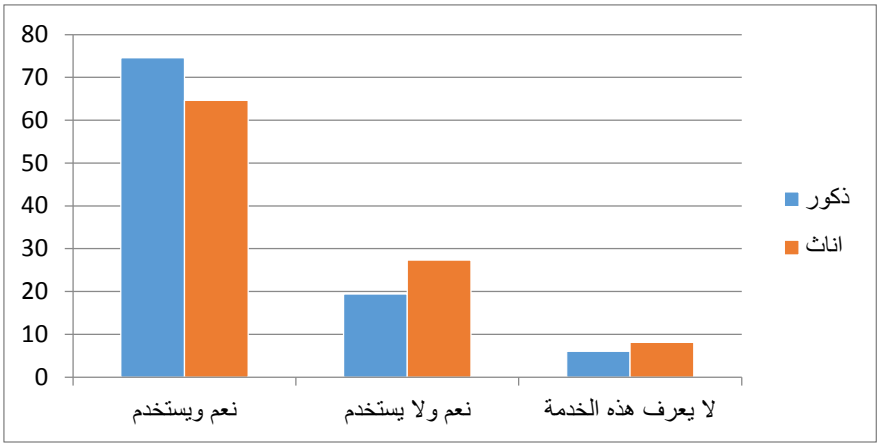

المصدر: مسح الشباب الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.

وحول أماكن استخدام الانترنت فقد أشارت البيانات إلى أن المنزل هو المكان الرئيس لاستخدام الإنترنت من قبل الشباب ضمن الفئة العمرية من (15–29) سنة بواقع 83.1%، حيث بلغت في المحافظات الشمالية 84.9% مقابل 79.6% في المحافظات الجنوبية. كما أشارت النتائج إلى أن 84.8% من الشباب الفلسطيني لديهم هاتف نقال بواقع 88.1% في المحافظات الشمالية مقابل 79.5% في المحافظات الجنوبية، حيث بلغت للذكور الشباب 91.9% مقابل 77.3% للاناث الشابات[71].

وعلى الرغم من أهمية وسائل الاتصال والتكنولوجيا، إلا أن هذه الوسائل تشكل تحديات أمام فئة الشباب كما أفادت المجموعات البؤرية، وذلك نتيجة غياب الرقابة والقوانين على استخدام شبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي عادة ما يكون الشباب فيها عرضة للتضليل الإعلامي، أو الاستغلال الجنسي نتيجة انتشار المواقع الإباحية، وسهولة الوصول إليها دون رقابة. ناهيك عن مخاطر إدمان وسائل الاتصال، وعدم الاستفادة منها بالشكل المرضي. وبالتالي لا بد من اتخاذ إجراءات جدية فيما يتعلق بهذا الجانب، وذلك من حيث ضرورة توعية فئات الشباب، وضمان وجود أنظمة الرقابة والمساءلة على المواقع المذكورة، من خلال إيجاد منظومة قانونية رادعة تمكن من سن قانون للمعاقبة على الجرائم الإلكترونية التي يمكن أن تقترف. ومن جهة أخرى تعاني الأراضي الفلسطينية من ضعف البنية التحتية في مجال التقنية والتكنولوجيا في المدارس، وجعل منهاج ومادة التكنولوجيا مادة ثانوية في المدارس رغم أهميتها، بالإضافة إلى قلة مختبرات

[70] المصدر السابق، المرأة والرجل في فلسطين.
[71] المصدر السابق، المرأة والرجل في فلسطين.

الحاسوب، وعدم كفاية أجهزة الحاسوب في المدارس، والجامعات، وعدم استخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم بشكل يضمن تقديم تلك المناهج التعليمية، وتعليمها باستخدام الأدوات الحديثة والمتقدمة[72].

كذلك فقد أفادت المجموعات البؤرية أن وسائل الإعلام الفلسطينية لا تلبي احتياجات الشباب الفلسطيني، ولا تتناول قضايا الشباب، وتكاد تخلو من البرامج الشبابية، بالإضافة إلى أن الإعلام الفلسطيني، هو إعلام موجه وحزبي في معظمه، ويخدم قضايا حزبية، حيث لا يوجد تركيز على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشباب، كما اعتبر المشاركون أن الانقسام السياسي الفلسطيني ساهم في تغييب مشاكل الشباب لصالح البرامج الحزبية والمناكفات السياسية، وعبّر المشاركون أن وسائل الإعلام الفلسطينية تفرز مساحات واسعة للقضايا السياسية وللانقسام في ظل تغييب دور الشباب ومحدودية ظهورهم في الإعلام، بحيث تكاد تخلو القواسم المشتركة بين الإعلام الفلسطيني والشباب. كما عبّر المشاركون عن الإعلام بأنه لا يساهم في تعزيز قضايا السلم الاجتماعي، والتسامح، وتقبل الآخر في المجتمع الفلسطيني، ولم ينجح في تعزيز التعددية الفكرية والسياسية بين أفراد المجتمع، في ظل حالة من التعصب السياسي، والحزبي، والفكري، كما عبر المشاركون عن غياب حرية التعبير عن الرأي، والانتقائية في الإعلام، وغياب المعالجات المهنية المنهجية لقضايا وهموم المجتمع وتحديداً الشباب[73].

7. الشباب الفلسطيني في الشتات –اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كحالة دراسية

يشكل اللاجئون الفلسطينيون ما نسبته 10% من سكان لبنان، والذي يتراوح تعدادها حوالي 4,7 مليون نسمة، فيما يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بحوالي 450 ألفا، وذلك وفق الإحصاءات الحالية لوكالة الغوث الدولية "الأونروا"، وكان العدد الأكبر منهم يعيش داخل المخيمات والتجمعات من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال في لبنان[74]. حيث يقيم أكثر من نصف اللاجئين في 12 مخيماً منظماً ومعترفاً به لدى وكالة الغوث، وأظهرت نتائج لقاءات المجموعات البؤرية التي تم تنفيذها من قبل المجلس الأعلى للشباب والرياضة والتي استهدفت دراسة الواقع وتحديد الاحتياجات في إطار إعداد الخطة الوطنية للشباب، والتي عقدت خلال شهر أب 2016، وشملت عدد من مخيمات اللجوء في لبنان، أن سكان المخيمات يعيشون معاناة إنسانية حقيقية نتيجة الأوضاع الصعبة، ومن بينها وجود اكتظاظ سكاني، وبنى تحتية ضعيفة وغير ملائمة، ونسبة فقر مرتفعة، ومعدلات بطالة متزايدة، وخاصة بين صفوف الشباب.

كذلك يسجِّل اللاجئون في لبنان أعلى نسبة لاجئين في الدول المضيفة، حيث يقيم غالبيتهم في مخيمات تشمل برج الشمالي، والبص، وعين الحلوة، والمية ومية، وبرج البراجنة، وشاتيلا، ومار الياس، وضبية، ويفل (الجليل)، والبداوي، ونهر البارد والرشيدية. فيما يقيم باقي اللاجئون في المدن والقرى اللبنانية، إضافة إلى تجمعات سكنية جديدة نشأت بسبب تطورات الأوضاع في لبنان. ومن أهم هذه التجمعات غير المعترف بها من "الأونروا": المعشوق، ثعلبايا، وجلّ البحر، وشبريحا، ووادي الزينة ، والقاسمية أبو الأسْوَد، وعدلون، والبرغلية، والواسطة، والعيتانية، والغازية، والناعمة، وسعد نايل[75].

---

[72] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

[73] المصدر السابق، لقاءات المجموعات البؤرية.

[74] احصائيات الانروا كما هو مبين على موقعهم الرسمي. http://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon

[75] تقرير بعنوان " مخيمات لبنان". موسوعة المخيمات الفلسطينية. goo.gl/eWJhI8

الخصائص السكانية للمخيمات واللاجئين الفلسطينيين في لبنان[76]

- تعتبر مخيمات لبنان من أكبر المخيمات التي تستوعب اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمس. حيث تبلغ مساحة المخيمات المعترف بها من قبل الأونروا في لبنان ما يقارب 16692 دونما.
- 42% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان دون سن 15 سنة.
- نسبة الذكور للإناث هي 95 إلى 100 نظراً لسيل الهجرة الكثيف للشباب إلى خارج لبنان للبحث عن عمل.
- بلغ متوسط حجم الأسرة نحو 6 أفراد والخصوبة الكلية للمرأة في لبنان 5 مواليد.
- ارتفع معدل وفيات الرضع 60 من 1000 بسبب تراجع الخدمات الصحية.
- 12% من إجمالي لاجئي لبنان في المهاجر المختلفة من أنحاء العالم.
- لا يوجد نقابات تحمي العامل الفلسطيني في القطاع الخاص اللبناني، ولا يتمتع بالضمان الاجتماعي، وقد تفاقمت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين اقتصادياً خاصة بعد خروج منظمة التحرير من لبنان 1982.

- **التعليم**

لا يمكن فصل مسألة تعليم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، عن مجمل التطورات المتعلقة بقضاياهم المختلفة في لبنان، فعلى الرغم من وجود إقبال على التعليم بمستويات جيدة من قبل اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن عوامل عدة أدت إلى تراجع هذه المستويات حيث كانت الحروب من أبرز تلك العوامل، هذا إلى جانب تقليص وكالة الأونروا لخدماتها، وتراجع مستوى التعليم المتوافر في مدارسها.

يتلقى الشباب الفلسطيني التعليم في مخيمات لبنان من خلال مدارس الأونروا، ويعاني من عدة مشاكل أهمها مشكلة التسرب والاكتظاظ، وقلة فرص التعليم التي فرضت على المخيمات، حيث أن هنالك صعوبة في الالتحاق بمدارس وجامعات خارج المخيم، وبعض الجامعات تمنع قبول الطلاب الفلسطينيين في العديد من التخصصات، والذي بدوره يؤثر على انخراطهم في سوق العمل، وكذلك ضعف الالتحاق بالتعليم المهني، ومحدودية القدرة الاستيعابية لمعهد سبلين، والذي يعتبر ملجأ للكثير في استكمال تعليمهم العالي[77].

أما فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والثانوي فيمكن الإشارة إلى غياب الرؤية الاستراتيجية التعليمية في مدارس الأونروا وعدم تناسب أساليب التعليم في الأنروا مع المناهج الجديدة اللبنانية، ويترافق ذلك مع ضعف البنية التحتية للمدارس، ونقص عدد الصفوف، وازدحامها بالطلبة، ومحدودية تجهيز المدارس بالمرافق المطلوبة كالملاعب، والمكتبات، والمختبرات علمية، وغيرها. حيث يمكن الإشارة إلى وجود 69 مدرسة يتعلم فيها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، ويدرس فيها نحو 32.5 ألف طالب وطالبة وفق الإحصائيات الصادرة عن الأونروا[78]. هذا بالإضافة إلى غياب الأنشطة اللامنهجية في المدارس والتي من شأنها أن تسهم في تحسين البيئة التعليمية، ومن بينها تفعيل برلمانات الطلاب، ومجالس الأهل وخصوصاً في ظل ما يواجهه القطاع التعليمي من تحديات وصعوبات.

---

[76] اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، موسوعة النكبة الفلسطينية. مؤسسة ابداع للابحاث والدراسات والتدريب، 2012.

[77] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) - لبنان لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

[78] احصائيات الانروا كما هو مبين على موقعهم الرسمي. http://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon

من جهة أخرى يعاني طلبة الجامعات من اللاجئين الفلسطينيين من العديد من التحديات ومن بينها سياسة التهميش والمتمثلة في وجود نظرة فوقية للطلاب الفلسطينيين، والتمييز باختيار الاختصاص حيث يتم حرمان الفلسطيني من مزاولة كثير من المهن مما يؤدي إلى حصر اختياراته المهنية في الجامعة. أيضا يواجه الطلبة الفلسطينيون مشكلات تتعلق بارتفاع تكلفة الدراسة في الجامعات اللبنانية، وعدم قدرة الفلسطينيين القادمين من سوريا على دفع الأقساط الجامعية، هذا بالإضافة إلى عدم تغطية الجزء الأكبر من المنح في الجامعات الخاصة، وعدم معرفة الطلاب لمعايير صندوق الرئيس للمساعدات الجامعية[79].

- **العمل والبطالة**

مال زال اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، ولغاية اليوم لا يتمتعون بالحقوق المدنية، والاجتماعية، أسوة بباقي الدول المضيفة للاجئين مثل الأردن وسورية، وقد حرم الفلسطينيون من 73 مهنة طوال السنوات السابقة، ونجحت المداولات بين ممثلي الفلسطينيين من منظمة التحرير، والسفارة الفلسطينية في تخفيض العدد إلى 39 كما أفاد المشاركون في المجموعات البؤرية، وكذلك أشار الكثير منهم إلى غياب العمل النقابي لحماية العاملين من الشباب، وتجميد عمل الاتحادات المختلفة في منظمة التحرير الفلسطينية، وأفاد المشاركون بأن هنالك غياب للممولين للمشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر بما في ذلك غياب دعم وكالة الغوث لمثل هذه المشاريع[80].

وأظهرت الدراسة التي أجرتها الجامعة الأمريكية في بيروت أن نسبة 21% من اللاجئين العمال، يعملون في أشغال موسمية، بينما تعمل نسبة 7% منهم وفق عقد عمل، وقلة منهم، أي حوالى 30%، لديهم عمل آخر. ومن القوى العاملة الفلسطينية، تعمل نسبة 72% في القطاع الخاص للخدمات؛ أي المهن التي لا تتعلق بالحكومة ولا بالجمعيات الأهلية، ولا الصحة والتعليم. فيما تعمل نسبة 17% في قطاع البناء، و7% في الزراعة، و3% في الصناعة. وللمقارنة، تجدر الإشارة إلى أن نسبة 8% من اللبنانيين تعمل في قطاع البناء، و15% في الصناعة، 6% في الزراعة، و71% في قطاع الخدمات. وتبّين أن أكثر من ربع النساء العاملات، يعملن كموظفات ومسؤولات من ذوات المراتب العليا، ومديرات، ومدرّسات وغيرها. بينما تعمل نسبة تفوق 10% بقليل من الرجال في تلك الوظائف. وتظهر الدراسة أن العمل ينقسم مناصفة بين الرجال، والنساء في القطاع الصحي. كما تبدو مشاركتهم في مجال الزراعة شبيهة، إذ تشتغل فيها نسبة 9% من الرجال و8% من النساء. وسجّلت الدراسة أنه، من بين الدول العربية كافة، وحدها لبنان لا تسمح بعمل الفلسطينيين، ولا بالإقتنائهم عينات عقارية، وبالتالي يعاملهم كغرباء[81].

كما أوضحت أن هناك سببان رئيسان وراء عدم إقدام صاحب العمل اللبناني على توظيف فلسطينيين؛ **أولاً:** اضطراره للإعلان في ثلاث صحف عن الوظيفة الشاغرة، والتأكد من أنه ما من لبناني بحاجة إليها. **وثانياً:** كونه سيضطر لدفع رسوم للضمان الصحي الاجتماعي في حين لا يستفيد منه العامل الفلسطيني إلا عند نهاية الخدمة بحسب القانون الجديد.

[79] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) - لبنان لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

[80] المصدر السابق، لقاءات المجموعات البؤرية – لبنان.

[81] Chaaban, J., Salti, N., Ghattas, H., Irani, A., Ismail, T., Batlouni, L. (2016). "Survey on the socioeconomic status of Palestine refugees in Lebanon 2015", Report published by the American University of Beirut (AUB) and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

وتحمل نسبة 6% فقط من اللاجئين الفلسطينيين العاملين إجازات جامعية، في مقابل نسبة 20% لدى القوى العاملة اللبنانية. وقد وجدت الدراسة أن 7% من أرباب العائلات هم من دون عمل، بينما يعمل 17% منهم في أعمال موسمية أو موقتة[82]. ويعامل الفلسطينيون في لبنان من الناحية القانونية كأجانب سواءً فيما يتعلق بالتملك، أو العمل، أو الضرائب، وأما الراغبين منهم في العمل في أي مهنة؛ كالطب أو الصيدلة أو القضايا القانونية وغيرها؛ فعليهم الحصول على تصريح من **وزارة الاقتصاد الوطني**، ومن الصعب جداً على أي فلسطيني في لبنان أن يحصل على عمل قانوني خارج المخيمات[83].

- **المشاركة المجتمعية والسياسية**

تعتبر المشاركة بمختلف مستوياتها للاجئين في دول الجوار، وخصوصاً فئات الشباب من القضايا المهمة، وذات الأولوية وذلك على اعتبار أن اللاجئين في خارج الوطن هم جزء أصيل من النسيج الوطني الفلسطيني، فما زالوا يعانون من ظروف الإبعاد القسري، والتهجير الذي مورس ضدهم منذ العام 1948م، الأمر الذي يستدعي ضمان تعزيز مشاركة اللاجئين عموماً، وفئات الشباب خصوصاً، وإتاحة الفرصة لهم لإيصال صوتهم، والمشاركة الفاعلة في القضايا المجتمعية والسياسية.

لذلك فقد أشار المشاركون ضمن المجموعات البؤرية في لبنان إلى العديد من الجوانب التي يمكن من خلالها تعزيز مشاركة الشباب في مختلف المجالات الاجتماعية، والسياسية خصوصاً في ظل عزوف الشباب عن العمل التطوعي والتأثيرات التي أدت إلى اختلاف مفاهيم العمل التطوعي في المخيمات، وتأثر العمل التطوعي بالتعصب السياسي والفصائلي، واقتصار فرص التطوع على المجموعات المؤطرة حزبياً، وبين المشاركون ضعف قدرة المؤسسات المجتمعية على الاستيعاب بسبب محدودية المصادر المالية، خصوصاً بعد انحسار الدعم المالي المقدم لهذه المؤسسات بحجة مقاومة دعم الإرهاب.

أما على الصعيد السياسي فعلى الرغم من أن الساحة اللبنانية شهدت ولادة العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية، وكانت حاضنة لكل العمل السياسي الفلسطيني، إلا أن الأوضاع حالياً تغيرت مع تغير الوضع العام الفلسطيني، وانسداد الأفق السياسي؛ مما أدى إلى ضعف إقبال الشباب الفلسطيني في المخيمات على الانخراط في العمل السياسي، وذلك عائد على جملة من المشاكل التي تكتنف العمل السياسي، ولعل من أهمها سيطرة الأجيال المتقدمة على تسيير العمل السياسي، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمنظمات الشبابية التابعة للأحزاب، والفصائل، والقوى. الأمر الذي جعل هذه المنظمات الشبابية غير قادرة على مواكبة متطلبات الشباب، وبالتالي استمالتهم للانخراط فيها.[84]

- **الصحة والسلوكيات الإيجابية**

[82] المصدر السابق – دراسة الجامعة الأمريكية.

[83] اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2012. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، لبنان.

[84] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) - لبنان لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

من جهة أخرى يعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من ظروف معيشية صعبة نتيجة اكتظاظ البيوت، وضيق مساحة المخيمات، وانتشار التلوث، والضجيج، وسوء حالة البنية التحتية، والتي تنعكس بمجموعها على الحالة الصحية للقاطنين في المخيمات، ويترافق ذلك مع ارتفاع نسب الأمراض المزمنة، وخصوصا السكري والضغط، بالإضافة إلى تدني مستويات الوعي العام تجاه نوعية الحياة الصحية، أو ممارسة الأنشطة الرياضة؛ حيث تبين معلومات الأونروا أن ثلث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعانون من الأمراض المزمنة كأمراض القلب، والربو، وغيرها[85].

يعتبر القطاع الصحي في لبنان غاية في التعقيد حيث يتلقى اللاجئون في المخيمات الخدمات الصحية، والعلاجية من قبل وكالة الغوث "الأونروا" والهلال الأحمر الفلسطيني، حيث بلغ عدد المراكز الصحية التي تديرها الأونروا في المخيمات اللبنانية 27 مركزاً صحياً يرتادها أكثر من مليون مريض سنويا[86]، غير أن تلك الخدمات شهدت في الأعوام الأخيرة تقليصات متزايدة ساهمت في زيادة مستويات معاناة اللاجئين، ولا سيما في ظل غياب سياسة صحية، أو نظام صحي واضح يحكم المؤسسات الصحية العاملة في المخيمات، بالإضافة إلى شبه غياب لدور الأونروا عن ممارسة أي شكل من أشكال الرقابة الصحية لعلاج اللاجئين الفلسطينيين في المستشفيات، والمراكز الصحية المختلفة، علاوة على وجود نقص بالاحتياجات والتجهيزات، والأدوية المتوفرة مما يؤدي إلى تدني نوعية ومستويات الخدمات العلاجية المتوفرة.

وفي تعبير عن الواقع الصحي في مخيم عين الحلوة أشارت دراسة مأساة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى أن خدمات الرعاية الطبية من الصحة الأساسية، وصحة الأم والطفل، وبرامج التحصين والصحة المدرسية، وكذلك العناية بالمرضى داخل المستشفيات، لا تغطيها الأونروا إلا جزئياً. ولايوجد في المخيم غير عيادتين للأونروا، لكنهما لا تفيان بحاجات المخيم، لأنهما تقتصران على الفحوصات البسيطة، ولا تشمل الفحوص الباهظة الثمن كزرع المواد العضوية. وتتعاقد الأونروا مع بعض المستشفيات في مدينة صيدا لإجراء بعض الفحوصات المخبرية، ويستلزم الأمر انتظار أسابيع للحصول على الموافقة. وتفتقر العيادات إلى آلات التصوير (Scanner, MRI, Echo) وإلى أجهزة تخطيط القلب، والدماغ مما يجبر المريض على تحمل النفقات الباهظة للعيادات الخاصة. وعلى صعيد آخر فإن الأونروا لا تغطي أي مبلغ من تكلفة عدسات النظر ولا زرع القرنية، لأي مريض سوى نفقات الليلة السريرية، كما أنها لا تغطي تكاليف غسل الكلى، ومرضى الثلاسيميا والأمراض التناسلية، ولا تصرف إلا كمية محدودة جداً من بعض أدوية الأمراض السرطانية، كما أنها لا تساهم إلا بمبلغ لا يتعدى 20% من تكلفة عملية القلب المفتوح، ولا تسهم بأي مبلغ من تكلفة هذه العملية لمن تزيد أعمارهم عن 60 سنة. ولقد أدى تقليص ميزانية الأونروا، والتخفيض في النفقات الطبية، والتعقيدات الإدارية، وارتفاع التكاليف الطبية إلى حالات وفيات عديدة، وإلى زيادة الوضع الصحي سوءاً[87].

ووفقاً لما ورد في الدراسة الميدانية لواقع الشباب الفلسطيني في لبنان فإن نسبة الذين يتعاطون المخدرات لا تتجاوز 6%. وبغض النظر عن التقديرات هذه، هناك حالات تعاطي مخدرات، وهي تتزايد من دون شك وتحتاج إلى وقفة جادة وحقيقية وصادقة. وكذلك تحتاج إلى صرخة وطنية مدوية. تبدأ هذه الصرخة من خلال إجراء دراسة علمية، ونفسية، وطبية لمعرفة

[85] أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2012. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، لبنان.
[86] احصائيات الانروا كما هو مبين على موقعهم الرسمي. http://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon
[87] وفيق هواري. دراسة مأساة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الجزء الثاني، 2010.

نسبة الذين يتعاطون المخدرات، وكيف يمكن أن يتخلصوا من هذه الآفة. وثمة أطراف تستغل البطالة والفقر لدى المجتمع الفلسطيني لتزيد الحياة صعوبة عليه من خلال العمل على نشر هذه الآفة،[88] وأكد المشاركون في المجموعات البؤرية على هذا الواقع، وتزايده مع غياب الرقابة على عمل الصيدليات داخل المخيم، واستهداف الشباب الفلسطيني عبر ترويج العديد من أنواع الحبوب المخدرة داخل المخيمات وبأسعار زهيدة، الأمر الذي يتطلب تعاون مجتمعي شامل من كافة القوى والفصائل داخل المخيمات للحد من هذه الظاهرة.[89]

- **الرياضة والثقافة والترفيه**

يعاني قطاع الرياضة من العديد من الإشكالات ومن بينها ضعف البنية التحتية المتوفرة للقطاع الرياضي، والثقافي، ونقص التجهيزات، والاحتياجات. مما يستدعي بناء ملاعب رياضية لكافة الألعاب الجماعية والفردية، وبناء مسارح –بنية تحتية للنوادي الثقافية. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية المواهب الرياضية كالسباحة، والكاراتيه، والفرق الفنية والشعر واللجان الاجتماعية، وتعزيز وتطوير أداء الفرق الفنية بمختلف أشكال الفنون كالمسرح، والفرق التراثية، والأدبية، وإقامة دورات تدريبية كإداريين وفنيين ومدرسين وعلاج فيزيائي، وتفعيل الرياضة المدرسية (أونروا) مع التركيز على دعم وتشجيع الفرق الرياضية للفتيات. كذلك يعاني القطاع الرياضي من قلة الكوادر الرياضية المؤهلة، وعدم توفير الخدمات الصحية والعلاجية، أو التغطية المالية للمصابين جراء ممارسة الأنشطة الرياضية[90].

وقد بينت دراسة واقع الشباب الفلسطيني في لبنان أن الحديث عن أماكن للعب والترفيه هو نوع من الترف. ومن المعلوم أن عدد سكان المخيمات تضاعف أربع مرات عما كان عليه عند أشهر اللجوء الأولى، فيما بقيت مساحته كما هي ولم تتغير. وانتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة الملاعب الخاصة (المعروفة بالهوبس)، التي يدفع مبلغاً مالياً بدل اللعب. مع العلم أن 51% من الشباب يقيمون أنشطة رياضية في ملاعب خاصة. كذلك تحولت ساحات المدارس (التابعة للأونروا) إلى مراكز للعب، وخاصة بعد فترة الدوام المدرسي، حيث صرح بذلك 15%. وبالنسبة للمراكز الشبابية أو الأندية والجمعيات، فإن 56% منها مجهّز بشكل أو بآخر لممارسة بعض أنواع اللعب. وفي العموم لا يوجد ملاعب ومراكز للعب والترفيه، وإن وجدت فهي غير آمنة، وغير مناسبة للعب، حيث قال 23% من الناشطين في المجتمع المدني إنه لا يوجد ملاعب مناسبة أساساً. كما أن قدرة الجمعيات الشبابية محدودة أساساً، فمثلاً نجد أن الجمعيات التي تقدم خدمات شبابية لأكثر من 200 مستفيد لا تتعدى نسبتها 17%، ونسبة الجمعيات التي تقدم خدمات شبابية لما بين 101 – 200 أيضاً لا تتعدى نسبتها 10%. هذا عن أعداد المستفيدين، أما عن جوهر ونوعية الخدمات المقدمة فهي بالتأكيد مثار تساؤل كبير لأنه لا يوجد جمعيات شبابية خالصة[91].

يترافق ذلك مع ضرورة إقامة مقر للمجلس الأعلى للشباب والرياضة وتفعيله في لبنان ليقوم بدوره في تطوير الحركة الرياضية والثقافية، بالإضافة إلى تعزيز التنشئة الفكرية والتثقيفية لفئة الشباب، وبث روح العمل الجماعي والعمل التطوعي

[88] واقع الشباب الفلسطيني في لبنان – دراسة ميدانية. المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان شاهد ومؤسسة الإسراء للتنمية الاجتماعية. 2014-2015.
[89] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) - لبنان لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
[90] المصدر السابق، لقاءات المجموعات البؤرية – لبنان.
[91] واقع الشباب الفلسطيني في لبنان – دراسة ميدانية. المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان شاهد ومؤسسة الإسراء للتنمية الاجتماعية. 2014-2015.

والمجتمعي، مع أهمية تفعيل دور اللجان الشعبية من أجل المساهمة الفاعلة في تبني دور الشباب وتطوير القطاع الرياضي والثقافي في المخيمات الفلسطينية في لبنان[92].

- **الإعلام وتكنولوجيا المعلومات**

فيما يتعلق بالإعلام فيمكن الإشارة إلى أن الشباب في المخيمات غير ممثلين في الخطاب الإعلامي الفلسطيني المحلي وذلك نتيجة قلة وسائل الإعلام التي يملكها اللاجئون ومحدودية قدرة الشباب على التأثير فيها رغم المحاولات المحدودة التي يقوم بها تلفزيون فلسطين من فترة لأخرى، لذلك يلاحظ أن للشباب دور أكثر تأثيراً على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على الرغم من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الشباب نتيجة غياب الرقابة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فقد أظهرت دراسة واقع الشباب الفلسطيني في لبنان أن شبكات التواصل الاجتماعي تلعب دوراً كبيراً جداً في عمليات التواصل المجتمعي الفلسطيني. وقد احتلت شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك، وواتس أب، وتويتر، ومواقع إلكترونية) أهمية خاصة لدى الشباب، وبلغت نسبة الذين يتواصلون عبر شبكة الإنترنت نحو 63%.[93]

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أهمية الوسائل التكنولوجية للشباب ووجود إقبال عليها من قبل هذه الفئات، إلا أنه يمكن الإشارة إلى عدم وجود خطة ممنهجة في ما يتعلق بتمكين فئات الشباب من استخدام التكنولوجيا، أو مهارات الحاسوب، أو البحث العلمي، حيث تفتقر المؤسسات التعليمية التابعة لوكالة الغوث إلى وجود المختبرات العلمية الكافية، أو مختبرات الحاسوب، فيتم التعاطي مع هذه النشاطات على اعتبار أنها من الموضوعات الثانوية، والتي تدرس بشكل غير أساسي ضمن المناهج التعليمية مما يعرض الطلبة إلى مخاطر مستقبلية، ولا سيما وأن التعليم اليوم يعتمد على اكتساب المهارات العلمية بشكل أساسي، والتي تمكن الطلبة من الحصول على المعرفة، والدخول إلى سوق العمل والقدرة على المنافسة.

[92] لقاءات المجموعات البؤرية (المركزة) - لبنان لتحديد الاحتياجات والتي عقدت في العام 2015\2016، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
[93] واقع الشباب الفلسطيني في لبنان – دراسة ميدانية. المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان شاهد ومؤسسة الإسراء للتنمية الاجتماعية. 2014-2015.

الإطار الاستراتيجي لقطاع الشباب الفلسطيني

الرؤية

مجتمع فلسطيني حر يمثل الشباب فيه مورداً أساسياً في التنمية المجتمعية وطاقة محركة لها، من خلال تمكين الشباب من النمو، والابتكار، والعمل والريادية، والحصول على الحقوق المتساوية ليكونوا شركاء فاعلين في رسم السياسات، والتأثير في الواقع الفلسطيني.

تركز الرؤية الاستراتيجية الحالية للأعوام من 2017–2022 على ضرورة تعزيز المشاركة السياسية، والمجتمعية للشباب الفلسطيني، وتوفير الحقوق الأساسية لكافة فئات الشباب؛ كالحق في العمل، والتعليم والتدريب، وخدمات الرعاية الصحية، والأنشطة الثقافية، والرياضية، بالإضافة الى خلق بيئة تتميز بالنمو، والإبداع والريادية، والقدرة على المنافسة في مجالات العمل المختلفة، والتي تمكن الشباب من الاندماج الحقيقي في المجتمع، والتأثير في الواقع الفلسطيني.

القيم والمبادئ الأساسية

تهدف الاستراتيجية الوطنية للشباب إلى تعزيز مجموعة من القيم بين فئات الشباب على المستوى الوطني، وذلك على النحو الآتي:

- تعزيز روح الانتماء والهوية الوطنية الفلسطينية.
- تقوية انخراط الشباب في المشاركة المدنية والسياسية الفاعلة.
- الالتزام بإشراك الشباب وتمكينهم من التأثير في الحياة العامة.
- تنمية روح المبادرة والعمل الجماعي والتطوعي.
- تجسيد معاني التميز، والإبداع، والريادية لدى الشباب الفلسطيني.
- زيادة دافعية فئات الشباب نحو العمل والنمو والإنجاز وتحسين قدرتهم التنافسية.

الفئات المستهدفة من الاستراتيجية

تستهدف الاستراتيجية كافة فئات الشباب الفلسطيني في جميع أماكن تواجدهم مع التركيز على الفئات الأقل حظاً، والموجودة في المناطق المهمشة مثل القدس، وضمن المواقع الجغرافية المعزولة ومناطق (ج) وخلف الجدار، لذلك فإن الفئات التي ستتضمنها الاستراتيجية ستكون على النحو التالي:

- الشباب ضمن الفئة العمرية من 15–29 عاما.
- الشباب من كلا الجنسين (الذكور والإناث).
- الشباب المراهقين من 15–18 عام.
- الشباب من فئة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الشباب من الفئات الأكثر فقراً.
- فئة الأسرى والمحررين في سجون الاحتلال.
- فئة الشباب اللاجئين في المخيمات.

استراتيجيات العمل

تنتهج الاستراتيجية العديد من أساليب وأدوات العمل المقترحة، والتي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

- الاعتماد على الشراكة والتكاملية ما بين القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- توجيه الموارد والاهتمام الكافي نحو الفئات المختلفة من الشباب وبما يضمن حصولها على الحقوق والخدمات والمعلومات بشكل متساوٍ وأكثر عدالة.
- توفير خدمات الحماية والإرشاد والتوجيه والتمكين الاقتصادي للفئات المختلفة من الشباب.
- تمكين المؤسسات والمراكز الشبابية ودعم الأطر القيادية والمبادرات الشبابية كعناصر مكونة للحركة الشبابية الفلسطينية.
- تشجيع القطاع الخاص على توفير مبادرات اقتصادية تستهدف دعم الشباب وتوفير حاضنات الأعمال وتوفير فرص العمل.
- تعزيز مشاركة فئات واسعة من الشباب الفلسطيني في الحياة العامة وفي كافة مستويات صنع القرار.
- تكريس الاهتمام بحقوق الشباب والدفاع عن حرية الرأي والتعبير في سياق مجتمع مدني ديمقراطي.
- تعزيز الوعي الفكري للشباب والانتماء للهوية وللقضية الفلسطينية بمكوناتها الثقافية والاجتماعية.
- تمكين وتنمية قدرات فئات الشباب وتعزيز فرص النمو وقيم التنافسية والمبادرة والريادية.
- توفير وتحسين البيئة الملائمة والصحية لضمان نمط وأسلوب حياة صحية للشباب.

مرتكزات الاستراتيجية

ستعمل الاستراتيجية من خلال نهج ثلاثي المسار بشكل أساسي يستند على المبادىء الرئيسة التالية: –

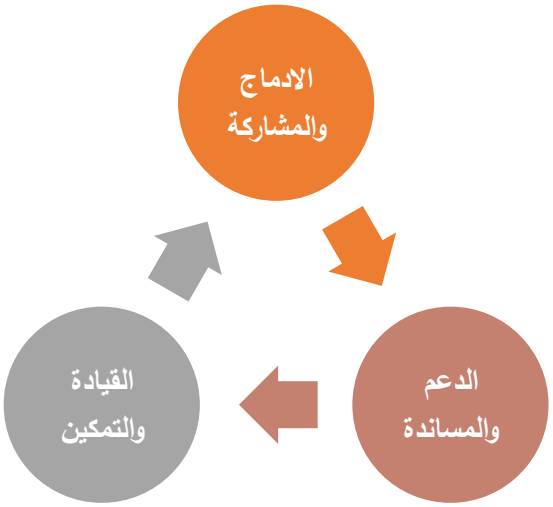

الإدماج والمشاركة: والتي تضمن زيادة مستويات المشاركة وتعزيز انخراط الشباب بشكل أكبر في تنفيذ البرامج والتدخلات المتعلقة بقطاع الشباب.

الدعم والمساندة: وتشمل توفير كافة جوانب الدعم وتنمية القدرات للشباب والمؤسسات والائتلافات والمجموعات الشبابية.

القيادة والتمكين: والتي تهدف إلى تمكين الشباب وإيصالهم إلى مستويات متقدمة من التأثير والمبادرة والقيادة على الصعيد المجتمعي.

محاور ومجالات الاستراتيجية

تستند الاستراتيجية الوطنية للشباب على ستة محاور رئيسة تتعلق بكافة المجالات ذات الصلة بقطاع الشباب الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم. وقد تم تحديد هذه المحاور من خلال المشاركة الفاعلة للشباب والتنسيق التام في كافة المراحل مع الشركاء من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة.

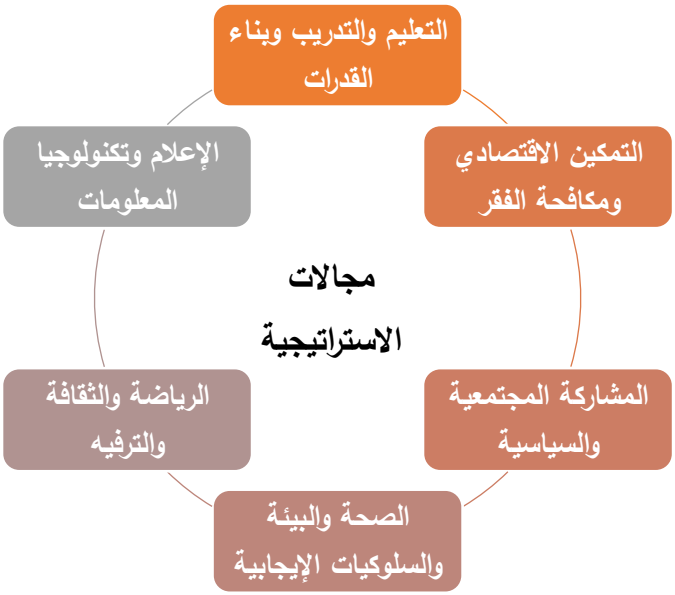

- أولا: التعليم والتدريب وبناء القدرات.
- ثانيا: التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر.
- ثالثا: المشاركة المجتمعية والسياسية.
- رابعا: الصحة والبيئة والسلوكيات الإيجابية.
- خامسا: الرياضة والثقافة والترفيه.
- سادسا: الإعلام وتكنولوجيا المعلومات.

الأهداف والتوجهات الاستراتيجية

أولا: محور التعليم والتدريب وبناء القدرات

الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين نوعية وجودة التعليم وإكساب الطلبة المهارات العملية والسلوكية.

السياسات والتدخلات المقترحة

- تحسين مجالات التعليم المتعلقة بالمهارات الأساسية مثل التكنولوجيا واللغات ضمن المناهج التعليمية.
- توفير مختبرات علمية تعتمد على التكنولوجيا من أجل تنمية قدرات الطلبة في المجال العلمي.
- تشجيع الإدارات التعليمية على تبني الأساليب التدريبية والتفاعلية في العملية التعليمية.
- تعزيز المهارات الحياتية في النشاطات المنهجية واللامنهجية في المدارس والجامعات.
- تشجيع المبادرات الريادية والأنشطة التطوعية من قبل الطلبة في المدارس والجامعات.
- تأهيل الطلبة المتسربين والمنقطعين عن التعليم ضمن برامج التعليم الاستكمالي.
- زيادة نسب الطلبة الملتحقين بالتعليم من الأشخاص ذوي الإعاقة.

الجهات المقترحة للتنفيذ:

- المجلس الأعلى للشباب والرياضة
- وزارة العمل
- وزارة الاقتصاد الوطني
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة شؤون المراة
- هيئة الإذاعة والتلفزيون
- الجامعات الفلسطينية
- مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التدريب والتشغيل
- مراكز التأهيل المهني
- القطاع الخاص
- وكالة الغوث الدولية

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز فرص التدريب وتنمية القدرات وتطوير المهارات لفئة الشباب والفتيات.

السياسات والتدخلات المقترحة

- إدماج المهارات السلوكية والعملية ضمن الأنشطة اللامنهجية للشباب.
- تشجيع الفتيات على الانخراط في البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع المدني.
- تشجيع القطاع الخاص على تبني مبادرات الشباب في الجامعات والمؤسسات الشبابية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز ثقافة التعليم المهني والتقني في أركان المجتمع

السياسات والتدخلات المقترحة

- تعزيز الاتجاهات والمبادرات التي تدعم قيمة العمل المهني.
- توفير فرص التدريب المهني للشباب بما يعزز من المهارات المكتسبة.
- تقوية وبناء قدرات مراكز التأهيل المهني للشباب.
- زيادة عدد المدارس والمراكز المهنية وتنوع تخصصاتها.

ثانيا: محور التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر

الهدف الاستراتيجي الأول: تمكين الشباب والخريجين من كلا الجنسين لمواكبة متطلبات واحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

السياسات والتدخلات المقترحة

- مواءمة مخرجات التعليم بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.
- توفير فرص الإرشاد المهني للطلبة قبل الالتحاق بالتعليم الجامعي.
- بناء قدرات الخريجين وإكسابهم المهارات المطلوبة في سوق العمل.
- توفير فرص تدريبية مدفوعة الأجر تساعد الخريجين على اكتساب المعرفة العملية وتسهل انتقالهم من المرحلة الأكاديمية إلى سوق العمل.

الجهات المقترحة للتنفيذ:

- المجلس الأعلى للشباب والرياضة
- وزارة العمل
- وزارة الاقتصاد الوطني
- وزارة الحكم المحلي
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- وزارة شؤون المراة
- مجلس الوزراء
- الجامعات الفلسطينية
- مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال بناء القدرات والتشغيل
- القطاع الخاص
- حاضنات الأعمال
- وكالة الغوث الدولية

الهدف الاستراتيجي الثاني: تنمية أوضاع الشباب الاقتصادية من خلال خلق المزيد من فرص العمل للشباب وتحفيز بيئة الأعمال الريادية.

السياسات والتدخلات المقترحة

- مراجعة السياسات الاقتصادية المرتبطة بالمشاريع الصغيرة والأعمال الريادية.
- تحفيز الشباب على المبادرة والابتكار والأعمال الريادية وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
- تسهيل وصول الشباب في أسواق العمل الفلسطيني وعبر الحدود.
- مساعدة وتشجيع المهن اليدوية والأشغال التقليدية والأنشطة الإنتاجية المحلية وخصوصاً النسائية.
- تفعيل دور القطاع الخاص من أجل خلق شراكة فاعلة تستهدف تدريب الشباب وبناء قدراتهم.
- تأسيس صناديق دعم للمبادرات الشبابية والريادية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين بيئة العمل المتاحة وتوفير شروط تشغيل عادلة للشباب.

السياسات والتدخلات المقترحة

- تحسين شروط العمل والحد من كافة أشكال التمييز وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين والالتزام بالحد الأدنى للأجور.
- وضع إجراءات وسياسات مثل الكوته لتشجيع أصحاب العمل على توظيف الخريجين الجدد.
- ضمان تطبيق قانون العمل الفلسطيني وزيادة مستويات الرقابة والتي تضمن توفير بيئة العمل الملاءمة والآمنة.
- تفعيل بند التشغيل وتوفير فرص عمل حسب القانون للأشخاص من ذوي الإعاقة.
- تعزيز مفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الوساطة في التوظيف والتعيين لدى الشباب.

ثالثا: محور المشاركة المجتمعية والسياسية

الهدف الاستراتيجي الأول: تفعيل وتوسيع مستويات المشاركة السياسية والمدنية لفئات الشباب.

السياسات والتدخلات المقترحة

- زيادة دور الشباب في التأثير في الحياة العامة وصناعة القرار على المستوى الوطني.
- تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في قيادة مجالات العمل وإدارة الشأن العام.
- تفعيل دور الشباب في الأطر والمؤسسات والأندية والمراكز الشبابية المنتخبة.
- زيادة مشاركة الفئات للأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الأقل حظاً ودمجهم في المجتمع.

الجهات المقترحة للتنفيذ:

- المجلس الأعلى للشباب والرياضة
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة شؤون المراة
- وزارة الحكم المحلي
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- الجامعات الفلسطينية
- مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال توعية وتثقيف الشباب
- وكالة الغوث الدولية

الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة الوعي بقيم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية للشباب.

السياسات والتدخلات المقترحة

- توعية الشباب بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتلعقة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية، ودورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- تنفيذ مبادرات تستهدف تعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في الحياة المدنية والسياسية.
- تعزيز ثقافة السلم الأهلي لدى الشباب.
- تعزيز المقاومة الشعبية لدى الشباب.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تنمية ثقافة العمل التطوعي بين صفوف الشباب والطلائع.

السياسات والتدخلات المقترحة

- توعية فئات الشباب وطلبة الجامعات والمدارس بأهمية مفهوم العمل التطوعي.
- تعزيز ممارسات العمل التطوعي بين أوساط الشباب.
- إعداد برنامج وطني للتطوع وتنفيذ حملات ومبادرات مجتمعية تتعلق بالعمل التطوعي.
- تنظيم جهود الشباب في العمل التطوعي والتعاوني بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع الفلسطيني.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين من فئة الشباب.

السياسات والتدخلات المقترحة

- توعية فئات الشباب بمفوم المساواة بين الجنسين ومفاهيم النوع الاجتماعي.
- إشراك الشباب في أنشطة دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين والحملات المجتمعية ذات الصلة.

- زيادة مشاركة الفتيات في صناعة القرار وضمن المؤسسات والأطر الشبابية.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تقوية روح الانتماء وتجسيد الهوية الوطنية الفلسطينية لدى الشباب.

السياسات والتدخلات المقترحة

- تنفيذ مبادرات وأنشطة تستهدف تنشيط الوعي بالتراث والهوية والفلكلور والتاريخ الفلسطيني.
- تنفيذ حملات مجتمعية تستهدف إحداث تأثير إيجابي في المجتمع الفلسطيني.
- توعية الشباب الفلسطيني بمخاطر الهجرة الى الخارج.

رابعا: محور الصحة والبيئة والسلوكيات الإيجابية

الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين صحة الشباب والسلوكيات الايجابية المحفزة لأنماط الحياة السليمة.

السياسات والتدخلات المقترحة

- ترسيخ السلوكيات الإيجابية الصحية.
- توعية الشباب في الصحة الإنجابية
- تعزيز نهج الحياة الصحية بين أوساط الشباب الفلسطيني.
- الحد من انتشار المخدرات والسلوكيات السلبية.

الجهات المقترحة للتنفيذ:

- المجلس الأعلى للشباب والرياضة
- وزارة الصحة
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال الصحي والإرشاد النفسي.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تلبية احتياجات فئات الشباب في مجال الصحة النفسية والرفاهية الاجتماعية.

والسياسات والتدخلات المقترحة

- رفع درجة الوعي فيما يتعلق بمفاهيم الصحة النفسية المجتمعية.
- توسيع خدمات الدعم والإرشاد المتعلقة بالصحة النفسية المقدمة للشباب.
- تعزيز الممارسات والسلوكيات المحفزة للصحة النفسية بين أوساط الشباب.

الهدف الاستراتيجي الثالث: رفع مستوى الوعي الصحي للطلبة وتعزيز الممارسات الصحية المدرسية.

- تطوير المرافق الصحية المدرسية.
- التوعية وتحسين مستوى النظافة الشخصية بين صفوف طلبة المدارس.
- تفعيل دور الأهالي والمؤسسات ذات العلاقة في مجال الصحة المدرسية.

خامسا: محور الرياضة والثقافة والترفيه

الهدف الاستراتيجي الأول: دعم المراكز الرياضية والشبابية وتطوير البنية التحيتة لقطاعي الرياضة والشباب.

السياسات والتدخلات المقترحة

- تطوير قدرات النوادي الرياضية وتعزيز مستويات الحوكمة والبنية البرامجية والتنظيمية.
- توفير الدعم للمراكز والنوادي الرياضية والشبابية.
- تأهيل وتطوير البنية التحتية للملاعب والمرافق الرياضية.
- إيجاد مراكز خاصة للترفيه واستثمار طاقات المراهقين والشباب.
- تأهيل الأندية الرياضية بما يتلاءم مع احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة.

الجهات المقترحة للتنفيذ:

- المجلس الأعلى للشباب والرياضة
- اللجنة الأولمبية الفلسطينية
- وزارة الثقافة
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة شؤون المراة
- وزارة الحكم المحلي
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- المجلس الأعلى للإبداع والتمييز
- الجامعات الفلسطينية
- المؤسسات والمراكز المجتمعية العاملة في المجال الرياضي والثقافي
- مراكز التأهيل المهني
- الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة
- وكالة الغوث الدولية

الهدف الاستراتيجي الثاني: توفير متطلبات النهوض بالقطاع الرياضي على المستوى المحلي والوطني.

السياسات والتدخلات المقترحة

- بناء القدرات للرياضيين واللاعبين والإداريين والفنيين وتمكينهم من الوصول إلى مستوى احترافي متقدم
- توفير التجهيزات والاحتياجات للفرق الرياضية المختلفة وللأندية والمراكز الشبابية.
- توفير وتطوير الملاعب والمنشآت الرياضية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع مستويات مشاركة فئات الشباب ضمن الأنشطة والفعاليات الرياضية والكشفية والترفيهية.

السياسات والتدخلات المقترحة

- تشجيع انخراط الشباب ضمن الأنشطة الرياضية بمختلف أشكالها.
- انتظام المسابقات (الدوري، والكأس، والدروع، ومسابقات الأوزان والأعمار) لكافة الاتحادات الرياضية.
- تحقيق المزيد من الإنجازات من خلال المشاركات العربية والإقليمية والقارية والدولية.
- الارتقاء بالرياضة النسائية وتطويرها وتوفير متطلباتها.
- تطوير قطاع الرياضة الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- تفعيل الحركة الكشفية وروح التعاون والإخاء بين صفوف الشباب والفتية.
- تشجيع الإعلام الرياضي وتنمية قدراته.

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بالوعي الفكري والمستوى الثقافي والفني لدى فئات الشباب.

السياسات والتدخلات المقترحة

- تنظيم حملات لتشجيع القراءة والمطالعة بين فئات الشباب.
- تنفيذ مسابقات وأنشطة ثقافية تستهدف تعزيز الوعي الفكري والثقافي والفلكلوري.
- تأهيل وتطوير البنية التحتية للمرافق الثقافية والفنية وتيسير وصول الشباب إليها.
- استحداث حاضنات أعمال ثقافية وفنية لتمكين المواهب وصقلها وبناء قدراتها على مستوى المحافظات.

الهدف الاستراتيجي الخامس: رعاية واحتضان المبدعين وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات والمراكز المتخصصة.

السياسات والتدخلات المقترحة

- الاهتمام بالمبدعين والمتميزين من فئات الشباب وتنمية قدراتهم ودعم مبادراتهم.
- إنشاء مراكز متخصصة في رعاية المبدعين وتبني ابتكاراتهم.
- بناء كادر متخصص بالتعامل مع فئة الموهوبين والمبدعين رياضياً وثقافياً وفنياً.

سادسا: محور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات

الهدف الاستراتيجي الأول: الترويج لقضايا الشباب عبر وسائل الإعلام المختلفة.

السياسات والتدخلات المقترحة

- برامج إعلامية تهتم باحتياجات الشباب ومتطلباتهم وأدوراهم المجتمعية.
- زيادة قدرة الشباب على التأثير الإيجابي في وسائل الإعلام وبمختلف أشكالها.
- تسليط الضوء إعلامياً على المواهب الشابة ومبادرات الشباب المبدع.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تنمية قدرات وخبرات الشباب في المجال التقني والتكنولوجي والريادة العلمية.

السياسات والتدخلات المقترحة

- دعم المشاريع والمبادرات الريادية ذات الطابع التكنولوجي للخريجين وتبنيها وتطويرها.
- الاستفادة من خريجي تكنولوجيا المعلومات واستحداث كوادر مؤهلة تعمل في هذا المجال.
- زيادة معرفة الشباب باستخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لأجل الأعمال والمشاريع الريادية.
- توفير مختبرات وأندية تعتمد على التكنولوجيا من أجل تنمية وتشجيع المواهب.

الجهات المقترحة للتنفيذ:

- المجلس الأعلى للشباب والرياضة
- وزارة الإعلام
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة العمل
- وزارة التربية والتعليم العالي
- الجامعات الفلسطينية
- مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة
- القطاع الخاص

أدوار ومسؤوليات الشركاء والجهات المقترحة للتنفيذ

يتولى المجلس الأعلى للشباب والرياضة بصفة عامة الإشراف على قطاع الشباب وتوفير الخدمات والاحتياجات المختلفة، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الرسمية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة وغيره، لذلك ومن أجل النجاح في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب فإنه من الضروري أن يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات بحيث تقوم كل جهة بتنفيذ محاور الاستراتيجية المتعلقة بها مع ضرورة وجود مستويات عالية من التشاور والتنسيق وتبادل المعلومات وبما يضمن تعزيز واقع قطاع الشباب وتوفير الخدمات المختلفة بكفاءة وفعالية. أما فيما يتعلق بأصحاب الشأن والجهات ذات العلاقة بتنفيذ الاستراتيجية فهي على النحو التالي:

أولا: الوزارات ومؤسسات القطاع العام

- **المجلس الأعلى للشباب والرياضة**

يتمثل دور المجلس الأعلى بشكل مباشر في الاشراف ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب والتنسيق ما بين كافة الجهات والاطراف ذات العلاقة، بالاضافة الى تنفيذ المحاور المرتبطة بالخطة والتي تتعلق بعمل المجلس بشكل أساسي والمتعلقة بمجالات تمكين الشباب، الرياضة، الثقافة والانتماء والهوية وغيرها. كما سيساهم المجلس الأعلى في تجنيد الدعم لصالح تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة وتقييم تحقيق الإنجازات وقياس نتائج عملية التدخل وذلك للتأكد من مدى نجاح عملية التنفيذ بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة.

- **وزارة التنمية الاجتماعية**

يتقاطع عمل وزارة التنمية الاجتماعية من خلال استهداف العديد من الفئات الشابة ومن بينها فئات الشباب ضمن الحالات الاجتماعية كالأُسر الفقيرة والأيتام والأحداث والفتيات المعرضات للخطر والأشخاص ذوي الإعاقة. لذلك ستتولى وزارة التنمية تنفيذ السياسات والتدخلات المرتبطة بفئات الشباب والتي تتقاطع مع المجموعات المذكورة أعلاه وخصوصاً الفئات التي تقع ضمن الفئة العمرية من 15–18 عام. لذلك ستتولى الوزارة تنفيذ التدخلات والسياسات المتزامنة مع الفئات التي تستهدفها ضمن مجموعات الشباب المذكورة.

- **وزارة العمل**

تستهدف وزارة العمل تقديم الخدمات لقطاع واسع من الفئات المجتمعية ومن بينها فئة الشباب وذلك عبر تقديم خدمات التأهيل المهني عبر مراكز التأهيل التابعة للوزارة بالإضافة إلى مساعدة الباحثين عن عمل في إيجاد فرص عمل مختلفة، لذلك ستتولى وزارة العمل تنفيذ التدخلات والسياسات في نطاق محور العمل والتشغيل والتمكين الاقتصادي من خلال برامج التأهيل ودعم المشروعات الصغيرة والمبادرات الريادية، والقضاء على التمييز في بيئة العمل وتوفير شروط تشغيل عادلة للشباب.

- **وزارة التربية والتعليم العالي**

تستهدف وزارة التربية والتعليم العالي قطاعاً واسعاً من الشباب الفلسطيني والذي يضم طلبة المدارس والجامعات الفلسطينية، لذلك ستتولى الوزارة العمل على التدخلات المرتبطة بتحسين نوعية وجودة التعليم وإكساب الطلبة المهارات العملية والسلوكية بالإضافة إلى مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات واحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

- **وزارة الصحة**

ستعمل وزارة الصحة على تنفيذ التدخلات والسياسات المرتبطة بالقضايا الصحية لدى الشباب والتي تستهدف زيادة الوعي بين أوساط الشباب فيما يتعلق بالقضايا الصحية والسلوكيات الإيجابية وتلبية احتياجات فئات الشباب في مجال الصحة والرفاه الاجتماعي.

- **وزارة الاقتصاد الوطني**

ستعمل الوزارة وبالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة **ووزارة** العمل على مراجعة السياسات الاقتصادية المرتبطة بالمشاريع الصغيرة والأعمال الريادية، تشجيع الاستثمار والشراكات في قطاعات قابلة للنمو فيما يتعلق بعمالة الشباب، وتحفيز الشباب على المبادرة والابتكار والأعمال الريادية وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتسهيل وصول الشباب الى أسواق العمل في الداخل وعبر الحدود، وبناء هياكل الأعمال وتطوير حاضنات الأعمال والتي توفر الدعم والتدريب للمبادرين ورياديي الأعمال.

- **وزارة شؤون المراة**

تعمل وزارة شؤون المرأة مع فئة الفتيات والنساء ضمن برامج التوعية في الحقوق ومكافحة العنف وتمكين القدرات في الجوانب الشخصية والقيادية ومهارات العمل، لذلك يتمثل دور وزارة شؤون المرأة في تنفيذ التدخلات والسياسات ذات الصلة بالفتيات والنساء ضمن محاور التوعية، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

- **وزارة الحكم المحلي**

سيتم التنسيق مع وزارة الحكم المحلي فيما يتعلق بفئات الشباب في مناطق الريف وذلك من خلال التعاون مع الهيئات المحلية والمجالس القروية من أجل تنفيذ التدخلات والسياسات المتعلقة بالشباب في المناطق المذكورة، ولا سيما أن الهيئات المحلية تخضع لوزارة الحكم المحلي في كافة الجوانب المتعلقة بعملها.

- **وزارة الأوقاف**

لوزارة الاوقاف والشؤون الدينة أهمية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب وذلك من خلال التنسيق مع الوزارة بأجسامها المختلفة لبث حملات التوعية المجتمعية لفئات الشباب عبر المساجد والمؤسسات الدينية المختلفة، لا سيما وأنها تستطيع الوصول إلى فئات مختلفة وكافة المناطق الفلسطينية.

- **هيئة الإذاعة والتلفزيون**

سيتم التنسيق مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني لبث حملات التوعية المجتمعية لفئات الشباب وخصوصاً أن نشر التوعية بين صفوف الشباب يعتبر من الأولويات المهمة في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب والتي ستتضمن حملات توعية مختلفة في مجالات متعددة ضمن الاستراتيجية.

- **الجامعات والمعاهد**

تستهدف الجامعات وكليات الدراسات العليا قطاع واسع من الشباب الفلسطيني والذي يضم طلبة الجامعات والمعاهد والكليات ومراكز التدريب المهني، لذلك يتمثل دورها في العمل على التدخلات المرتبطة بتحسين نوعية وجودة التعليم ومواءمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات واحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

ثانيا: مؤسسات المجتمع المدني

تقوم منظمات العمل الأهلي وخصوصاً المؤسسات الشبابية بتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج التي تستهدف توعية وتنمية قدرات الشباب وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات والبرامج المختلفة، حيث تلعب هذه المنظمات دوراً واضحاً في مجال العمل مع الشباب، وذلك لما لهذه المؤسسات من قدرة على الوصول إلى فئات الشباب المختلفة ضمن المواقع الجغرافية الممتدة، الا أن هذا القطاع يعاني من وجود تفاوت بين قدرات تلك المؤسسات وانخفاض مستوى قدرتها على التأثير وتنفيذ البرامج المختلفة وذلك بسبب قلة مصادر التمويل والدعم المتوفرة، بالإضافة الى وجود مشكلات ازدواجية تنفيذ البرامج والتركيز على استهداف نفس المجموعات والمناطق في كثير من الاحيان. ومن جانب آخر فإن التنسيق بين هذه المنظمات وبين القطاع الرسمي يعتبر ضعيف الى حد ما سواءً على مستوى التخطيط أو رسم السياسات أو حتى في مجال تنفيذ البرامج، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني سيكون لها دور مهم في تنفيذ الاستراتيجية من خلال التعاون، والتنسيق، والتشبيك مع المجلس الأعلى والجهات ذات العلاقة، ولا سيما في الجوانب المرتبطة بالتوعية والتمكين وتطوير القدرات وأية برامج تتقاطع مع محاور وغايات الاستراتيجية الوطنية للشباب.

ثالثا: القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص ذو أهمية قصوى بالنسبة لبرامج التنمية المجتمعية لا سيما مع تزايد الاهتمام من قبل كثير من شركات ومؤسسات القطاع الخاص بأهمية دورها المجتمعي ومساهماتها الاقتصادية والتي من شأنها أن تزيد قدرة المجتمع الفلسطيني على إحداث التنمية المتكاملة، خصوصاً في ظل شح فرص التمويل المتوفرة من المؤسسات الدولية والجهات الخارجية. ولقد كان للقطاع الخاص مساهمات جيدة في دعم قطاع الشباب والمبادرات المختلفة المنفذة من قبل المؤسسات الأهلية أو المجموعات الشبابية، غير أن القطاع الخاص لم يصل إلى المستوى المطلوب في ما يتعلق بالالتزام بقضايا الشباب، وهناك حاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في المساهمة الفاعلة في تطوير قطاع الشباب.

يتمثل دور القطاع الخاص في دعم المبادرات المختلفة للشباب وذلك عبر برامج المسؤولية الاجتماعية المتوفرة من قبل شركات القطاع الخاص العاملة في فلسطين، وذلك من خلال خلق شراكة فاعلة تستهدف تدريب الشباب وبناء قدراتهم

وإكسابهم المهارات العملية التي تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل، بالإضافة إلى توفير فرص التمويل لفئات الشباب عبر تأسيس صناديق دعم المبادرات الشبابية والريادية على المستوى الوطني.

رابعا: فئة الشباب

يجب الإشارة إلى الأهمية القصوى لفئة الشباب في المشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية، فقد كان للشباب دور مهم في المشاركة في العديد من الأنشطة المجتمعية المتعلقة بالشباب، لذلك من المتوقع أن يكون للشباب دور فاعل في تنفيذ الاستراتيجية من خلال المشاركة في تنفيذ الحملات، والأنشطة المجتمعية، والعمل التطوعي، بالإضافة إلى مشاركة الشباب في متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتجية المتعلقة بهم؛ للتأكد من جدوى عملية التنفيذ والنتائج المتحققة.

إطار المتابعة والتقييم

من أجل ضمان تحقيق الأهداف المتوقعة من الاستراتيجية الوطنية للشباب فإنه من الضروري العمل على وضع خطة متابعة وتقييم تتضمن مؤشرات قياس محددة من شأنها أن توفر بيانات مرجعية حول أثر عملية التنفيذ، ومدى التقدم الحاصل، والنجاح المتحقق على صعيد تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالشباب.

إن وضع إطار واضح للمتابعة والتقييم سيساهم بشكل فعال في ضمان تنفيذ الخطة الوطنية للشباب والإجابة عن التساؤولات الرئيسة المتعلقة بمستوى الإنجاز المتحقق، ومدى كفاءة وفعالية الأهداف والسياسات المقترحة في تطوير واقع الشباب الفلسطيني.

أدوات ووسائل المتابعة والتقييم

يمكن الإشارة إلى العديد من أدوات المتابعة والتقييم والتي تضمن تنفيذ الخطة الوطنية للشباب ووضعها موضع التطبيق الفعلي وذلك على النحو التالي:

- تقوم دائرة المتابعة والتقييم التابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة بمهمة الرقابة ومتابعة عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب وجمع البيانات المختلفة وإعداد التقارير ذات الصلة وبالتنسيق مع الأطراف المختلفة داخل المجلس الأعلى وخارجه.
- وضع منهجية محددة لعملية التقييم وإعداد النماذج المطلوبة والتواصل مع الجهات المختلفة المسؤولة عن عملية تنفيذ الاستراتيجية من أجل التعاون المشترك في متابعة عملية التنفيذ وضمان التطبيق الفعلي للاستراتيجية على أرض الواقع.
- إعداد قاعدة بيانات محوسبة لجمع البيانات المرجعية الكمية والتي تتعلق بالمؤشرات ذات الصلة بالأهداف الاستراتجية المتعلقة بقطاع الشباب. وذلك بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وكافة الأطراف ذات العلاقة.
- عقد اجتماعات دورية مع الجهات والأطراف المسؤولة عن التنفيذ بإشراف المجلس الأعلى للشباب والرياضة من أجل تقييم جوانب عملية التنفيذ والأهداف المتحققة والتوجهات العامة لمختلف الأطراف المشاركة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب.
- إصدار تقارير دورية فصلية وسنوية ترصد عملية تطبيق وتنفيذ الخطة الاستراتيجية وتوضح المؤشرات المقترحة ذات الصلة والبيانات النوعية والكمية ذات العلاقة، بالإضافة إلى النتائج المتحققة، والدروس المستفادة، وآليات تحسين عمليات التنفيذ وغيرها.

مؤشرات القياس المقترحة

يمكن الإشارة الى عدد من المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية والتي ستساهم في توفير بيانات مرجعية حول أثر عملية التنفيذ والتقدم الحاصل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب، وذلك على النحو التالي:

التعليم والتدريب وبناء القدرات

الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين نوعية وجودة التعليم وإكساب الطلبة المهارات العملية والسلوكية.

المؤشرات المقترحة

- مستوى تعليم المهارات الأساسية مثل التكنولوجيا واللغات ضمن المناهج التعليمية.
- عدد المختبرات العلمية المتوفرة في المدارس والمنشآت التعليمية.
- عدد البرامج التي تهدف إلى تشجيع الإدارات التعليمية على تبني الأساليب التدريبية والتفاعلية في العملية التعليمية.
- مدى رضا الطلبة فيما يتعلق بالأساليب التعليمية المستخدمة.
- معدل الأنشطة اللامنهجية بالمقارنة مع حصص المنهاج التعليمي في المدارس.
- عدد المبادرات الريادية والأنشطة التطوعية المنفذة من قبل الطلبة في المدارس والجامعات.
- معدل الطلبة المتسربين والمنقطعين عن التعليم ممن تم استهدافهم ضمن برامج التعليم الاستكمالي.
- نسب الملتحقين بالتعليم من الأشخاص ذوي الإعاقة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز فرص التدريب وتنمية القدرات وتطوير المهارات لفئة الشباب والفتيات.

المؤشرات المقترحة

- عدد برامج التدريب وبناء القدرات التي تستهدف فئة الشباب.
- معدل الشباب والفتيات المنخرطين ضمن البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع المدني.
- عدد المبادرات الشبابية المنفذة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز ثقافة التعليم المهني والتقني في أركان المجتمع.

المؤشرات المقترحة

- معدلات التعليم المهني بالمقارنة بالتعليم الأكاديمي.
- عدد الشباب المستهدفين ضمن البرامج المهنية المختلفة.
- عدد مراكز التأهيل المهني التي تستهدف الشباب.
- مدى رضا الشباب حول مهارات التعليم المهني المكتسبة.

التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر

الهدف الاستراتيجي الأول: تمكين الشباب والخريجين من كلا الجنسين لمواكبة متطلبات واحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

المؤشرات المقترحة

- عدد الطلبة الحاصلين على فرص الإرشاد المهني قبل الالتحاق بالتعليم الجامعي.
- نوعية المهارات المكتسبة من قبل الطلبة الخريجين ومدى توافقها مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني.

- عدد الخريجين ممن تم إكسابهم المهارات المطلوبة في سوق العمل.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تنمية أوضاع الشباب الاقتصادية من خلال خلق المزيد من فرص العمل للشباب وتحفيز بيئة الأعمال الريادية.

المؤشرات المقترحة

- تخفيض نسبة البطالة بين صفوف الشباب.
- عدد السياسات الاقتصادية الصادرة عن مجلس الوزراء المرتبطة بالمشاريع الصغيرة والأعمال الريادية.
- عدد المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمبادرات الريادية المسجلة رسمياً من قبل الشباب.
- نوعية القطاعات التي تم الاستثمار فيها من قبل الشباب الريادي.
- عدد البرامج التدريبية للمبادرين وريادي الأعمال.
- عدد المهن اليدوية والأشغال التقليدية والأنشطة الإنتاجية المحلية المنشأة من قبل الفتيات.
- نسبة القروض وحجم الدعم المقدم للشركات والمشاريع الشبابية.
- عدد حاضنات الأعمال وصناديق دعم المبادرات الشبابية والريادية.
- مد رضا الشباب عن فرص العمل املمتوفرة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين بيئة العمل المتاحة وتوفير شروط تشغيل عادلة للشباب.

المؤشرات المقترحة

- نسبة الشباب ومن كلا الجنسين ممن يتقاضون الحد الأدنى للأجور.
- نسبة مشاركة الفتيات بالمقارنة مع الذكور ضمن القوى العاملة.
- نسبة الشباب ممن انتقلوا من أعمال مؤقتة الى دائمة ومستمرة.
- مستوى انتشار ظاهرة تشغيل عمالة الأطفال والمراهقين من 15-17 عام.
- عدد المراهقين لغاية 17 عام ممن تم إخراجهم من سوق العمل.
- وجود آليات محددة لتفعيل بند التشغيل وتوفير فرص عمل حسب القانون للأشخاص من ذوي الإعاقة.
- عدد العمال من فئة الشباب ممن تم الرقابة على أماكن التشغيل التي يعملون فيها.
- عدد إصابات العمل السنوية بين صفوف الشباب.
- عدد المنشآت الملتزمة بقانون العمل واللوائح التنفيذية ذات العلاقة.

المشاركة المجتمعية والسياسية

الهدف الاستراتيجي الأول: تفعيل وتوسيع مستويات المشاركة السياسية والمدنية لفئات الشباب.

المؤشرات المقترحة

- مستوى تمثيل الشباب ومن كلا الجنسين في المواقع القيادية على المستوى الوطني.
- عدد البرامج والأنشطة التي تستهدف تعزيز مشاركة الشباب في قيادة مجالات العمل وإدارة الشأن العام.
- نسب مشاركة الشباب في الأطر والمؤسسات والأندية والمراكز الشبابية المنتخبة.

- مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في المراكز والمؤسسات المختلفة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة الوعي بقيم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية للشباب.

المؤشرات المقترحة

- عدد المبادرات الشبابية التي تستهدف تعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في الحياة المدنية والسياسية.
- عدد البرامج التدريبية والتوعوية المتعلقة بقيم المواطنة والحقوق المدنية للشباب.
- معدلات مشاركة الشباب في التصويت في الانتخابات المحلية والعامة وانتخابات مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تنمية ثقافة العمل التطوعي بين صفوف الشباب والطلائع.

المؤشرات المقترحة

- عدد البرامج والأنشطة التي تستهدف توعية فئات الشباب وطلبة الجامعات والمدارس بأهمية العمل التطوعي.
- عدد مبادرات وحملات العمل التطوعي المنفذه من قبل الشباب.
- عدد المنتسبين إلى الحركة الكشفية الفلسطينية من فئات الشباب.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين من فئة الشباب.

المؤشرات المقترحة

- عدد البرامج والأنشطة التي تستهدف توعية فئات الشباب بمفهوم المساواة بين الجنسين ومفاهيم النوع الاجتماعي.
- معدلات مشاركة الذكور في أنشطة دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين والحملات المجتمعية ذات الصلة.
- نسبة مشاركة الفتيات في صناعة القرار ضمن المؤسسات والأندية والمراكز والأطر الشبابية المختلفة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تقوية روح الانتماء وتجسيد الهوية الوطنية الفلسطينية لدى الشباب.

المؤشرات المقترحة

- نسبة الشباب المشاركين في مبادرات تستهدف تعزيز آليات التواصل والحوار الداخلي.
- عدد المبادرات والأنشطة المتعلقة بالتراث والهوية والفلكلور والتاريخ الفلسطيني.
- عدد المبادرات والأنشطة التي تستهدف توعية الشباب بالقضية الفلسطينية.
- عدد الحملات والأنشطة التي تستهدف توعية الشباب الفلسطيني بمخاطر الهجرة الى الخارج.

الصحة والبيئة والسلوكيات الإيجابية

الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين صحة الشباب والسلوكيات الإيجابية المحفزة لأنماط الحياة السليمة.

المؤشرات المقترحة

- عدد برامج التوعية التي تتضمن نشر الوعي الصحي، بالإضافة إلى مخاطر السلوك السلبي على المراهقين والشباب.
- عدد برامج التوعية التي تستهدف الشباب في مجالات العلاقات الزوجية والصحة الإنجابية.
- عدد الحملات والمبادرات التي تستهدف تعزيز نهج الحياة الصحية بين أوساط الشباب.

- نسبة الشباب الذين يتبنون الأنماط والممارسات الحياة الصحية السليمة.
- نسبة انتشار المخدرات والسلوكيات السلبية بين أوساط الشباب والمراهقين.
- عدد الشباب المشاركين ضمن الأنشطة والحملات البيئية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تلبية احتياجات فئات الشباب في مجال الصحة النفسية والرفاهية الاجتماعية.

المؤشرات المقترحة

- عدد الشباب المشاركين ضمن البرامج والأنشطة التي تستهدف رفع الوعي فيما يتعلق بمفاهيم الصحة النفسية.
- مستوى خدمات الدعم والإرشاد المتعلقة بالصحة النفسية المقدمة للشباب.
- مدى رضا الشباب حول مستويات التمتع بالصحة النفسية والشعور بالسعادة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: رفع مستوى الوعي الصحي للطلبة وتعزيز الممارسات الصحية المدرسية.

المؤشرات المقترحة

- عدد المرافق الصحية المدرسية الملائمة لاحتياجات الطلبة.
- مستوى النظافة الشخصية والمدرسية.

الرياضة والثقافة والترفيه

الهدف الاستراتيجي الأول: دعم المراكز الرياضية والشبابية وتطوير البنية التحيتة لقطاعي الرياضة والشباب.

المؤشرات المقترحة

- عدد البرامج الموجهة لتطوير قدرات النوادي الرياضية وتعزيز مستويات الحوكمة والبنية البرامجية والتنظيمية.
- عدد المراكز الرياضية والملاعب والمرافق المختلفة التي تم إنشاؤها.
- عدد المراكز الرياضية والملاعب والمرافق المختلفة التي تم إعادة تأهيلها.
- عدد المراكز والنوادي الرياضية والشبابية التي تم تزويدها بالاحتياجات المختلفة.
- عدد المراكز والمرافق الرياضية المختلفة التي تم تأهيلها بما يتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: توفير متطلبات النهوض بالقطاع الرياضي على المستوى المحلي والوطني.

المؤشرات المقترحة

- عدد الرياضيين واللاعبين والإداريين والفنيين الذين تم تمكينهم وتطوير مهاراتهم في المجال الرياضي.
- عدد الرياضيين واللاعبين الذين تم تمكينهم ضمن المستويات المتقدمة في المجال الرياضي.
- عدد الفرق الرياضية والأندية والمراكز الشبابية التي تم تزويدها بالتجهيزات والاحتياجات المختلفة.
- عدد المنشآت والمرافق التي تم مواءمتها والمعايير الدولية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع مستويات مشاركة فئات الشباب ضمن الأنشطة والفعاليات الرياضية والكشفية والترفيهية.

المؤشرات المقترحة

- عدد الشباب المنتسبين والمشاركين في الأندية والمراكز الرياضية.
- عدد البطولات التي نظمتها الاتحادات.
- المراكز التي حققتها المنتخبات الوطنية.
- عدد الشباب المشاركين في الأنشطة الرياضية المختلفة.
- عدد الفتيات المشاركات بالرياضة النسائية بمختلف أشكالها.
- عدد الأفراد من ذوي الإعاقة المشاركين ضمن الأنشطة الرياضية.
- عدد المسابقات والمخيمات الكشفية والأنشطة الرياضية المختلفة التي تم تنفيذها.
- عدد الإعلامين الرياضيين والمؤسسات الإعلامية الرياضية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بالوعي الفكري والمستوى الثقافي والفني لدى فئات الشباب.

المؤشرات المقترحة

- عدد حملات تشجيع القراءة والمطالعة التي تستهدف فئات الشباب.
- عدد المسابقات والأنشطة الثقافية التي تستهدف تعزيز الوعي الفكري والثقافي للشباب.
- متوسط معدل المطالعة بين فئات الشباب على المستوى الوطني.
- عدد المواهب الشابة الذين تم تمكينهم في مجالات المسرح والفنون الأدائية والتعبيرية لدى الشباب.
- عدد حاضنات الأعمال في مجال الثقافة والفنون التي تم استحداثها على مستوى المحافظات.

الهدف الاستراتيجي الخامس: رعاية واحتضان المبدعين وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات والمراكز المتخصصة.

المؤشرات المقترحة

- عدد المراكز المتخصصة في رعاية المبدعين وتبني ابتكاراتهم المختلفة.
- عدد البرامج والأنشطة التي تستهدف تنمية قدرات ودعم المبدعين والمتميزين من فئات الشباب.
- مدى رضا المبدعين والموهوبين عن الخدمات المتوفرة.
- عدد الإبداعات العملية والفكرية التي تم تبنيها من قبل الجهات والأطراف ذات العلاقة.

الإعلام وتكنولوجيا المعلومات

الهدف الاستراتيجي الأول: الترويج لقضايا الشباب عبر وسائل الإعلام المختلفة.

المؤشرات المقترحة

- عدد البرامج الإعلامية التي تتعلق بالشباب وقضاياهم المجتمعية.
- عدد الشباب المشاركين ضمن البرامج الإعلامية المختلفة.
- رضا الشباب حول دور الإعلام في تغطية قضايا الشباب.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تنمية قدرات وخبرات الشباب في المجال التقني والتكنولوجي والريادة العلمية.

المؤشرات المقترحة

- عدد البرامج التدريبية التي تستهدف تطوير قدرات الشباب في استخدام وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لأجل الأعمال والمشاريع الريادية.
- عدد المشاريع والمبادرات الريادية للخريجين ذات الطابع التكنولوجي التي تم تبنيها وتطويرها من قبل الجهات الرسمية.
- عدد مختبرات الحاسوب الموجهة لفئة الشباب والتي تم إنشاؤها في المؤسسات التعليمية المختلفة.